



Global Partners
Governance

مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول اخرى

د. دينا وفا
د. ليلى البرادعي
كريستين سامبل
جوردانا كوميتش
سناء السعيد

تقديم جريج باور

الكتيب صمم من قبل
جو باور

+44 (0) 207 549 0350
gpgovernance.net
hello@gpgovernance.net

المساهمون/ المشاركون:

جريج باور، مؤسس ومدير مؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة، وهي مؤسسة ذات أهداف اجتماعية تعمل على تعزيز المؤسسات السياسية والتمثيل السياسي في بلدان كثيرة حول العالم.

الدكتورة ليلي البرادعي، أستاذة إدارة عامة ومساعدة عميد الدراسات العليا والبحث بكلية الشؤون العالمية والسياسة العامة، بالجامعة الأمريكية بالقاهرة مصر

الدكتورة دينا وفا، هي مديرة التعليم التنفيذي بكلية الشؤون العالمية والسياسة العامة ومساعدة أستاذ إدارة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة مصر

كريستن سامبل، خبيرة بمؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة، ومديرة البرامج العالمية للهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية سابقاً.

غوردانا كوميك، هي نائبة رئيس المجلس الوطني لجمهورية صربيا وكانت أول امرأة منتخبة للمجلس التشريعي عام 2000. وهي معنية بصورة خاصة بالحركة النسائية في صربيا، وقد أسست الشبكة النسائية السياسية الخاصة بها، وقامت بشن حملات من أجل التمثيل المتساوي ومشاركة المرأة في كافة عمليات اتخاذ القرار في المجتمع.

سناء السعيد، عضوة بالمجلس القومي للمرأة في مصر، عضو سابق في البرلمان المصري، وممثل محلي سابق في محافظة أسيوط

الفهرس

1	المقدمة
3	الفصل الأول: تمكين البرلمانيات في مصر
3	مقدمة
3	مفهوم التقييم وكيفية تقييم البرلمانيات:
4	العوامل المؤثرة على الانتخابات لبرلمان 2015 وإدارته:
5	موجز تاريخ المشاركة السياسية للنساء في مصر
7	نبذة عامة عن نائبات برلمان 2015
9	أمثلة على المشاركة الفاعلة للنائبات
10	الخبرات الدولية والدروس المستفادة
12	التحديات التي تواجهها نائبات البرلمان المصريات الحاليات
13	الحلول المقترحة بناءً على الخبرة الدولية وآراء الخبراء
15	قائمة المراجع
18	الفصل الثاني: أمثلة دولية وأفضل الممارسات على دعم المساواة بين الجنسين في البرلمانات
18	1. المقدمة
18	2. الاستراتيجيات
25	قائمة المراجع
26	الفصل الثالث: أنثى بمحض الصدفة، وسياسية عن عمد: منظور شخصي
26	مقدمة
26	بداية الرحلة السياسية
26	سياقات مختلفة وتحديات متشابهة
27	المعوقات
27	خطة شخصية وتنافس على الأدوار
28	الشخصي سياسي: دراسة حالة صربية
32	الفصل الرابع: المرأة والمحليات: خبرات شخصية
32	تقديم
32	كسر المسلمات
33	أشواك على الطريق
35	نماذج نسائية تنفيذية محلية
35	التمييز الإيجابي ومحاولات التمكين

تعد المرأة في جميع أنحاء العالم ممثلة تمثيلاً ناقصاً على جميع المستويات السياسية وهذا التمثيل غير الكافي للمرأة يشوه الطريقة التي يتم بها وضع السياسات، فهو يحرم صانعي القرار من الأدلة الحيوية والخبرة. وبفضل خبراتها الحياتية، تتمتع المرأة بوجهات نظر قيمة تحتاج إلى الأخذ بها في عملية وضع السياسات؛ حيث أن النساء أكثر عرضة للصعوبات المالية، ويفتقرن إلى حقوق الملكية ويتحملن مسؤولية رعاية المعالين. تقديرياً فإن نسبة 70% من سكان العالم وعددهم 1.8 مليار نسمة ممن يعيشون في فقر من النساء. والأهم من ذلك أن النساء يجلبن وجهات نظر وخصائص وتجارب عن القضايا الهامة في البلدان النامية مثل الفقر والأمن والصحة والتعليم وحل النزاعات التي من غير المرجح أن تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً في برلمان يهيمن عليه الذكور.

وفي داخل الأحزاب السياسية، على الرغم من أن النساء يشكلن عادة ما بين 40 إلى 50% من الأعضاء، فإن نسبة النساء في المناصب القيادية تقدر بحوالي 10% فقط. وتمثل النساء حالياً 22% من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم. وليس هناك سوى برلمانات رواتدا وأندورا التي يوجد بها 50% أو أكثر من الأعضاء من النساء، ونحو نصف البرلمانات الـ 180 التي شملها الاستطلاع السنوي الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي تقل نسبة تمثيل المرأة بهم عن 20%.

في مصر، على الرغم من أن نظام الكوتا المستخدم في انتخابات عام 2015 أدى إلى تمثيل أعلى نسبة من البرلمانيات في تاريخ مصر، إلا أن هذه النسبة لا تزال 14.9% فقط من البرلمان. وتخلق الزيادة في الساسة الإناث فرصاً جديدة لمعالجة بعض أوجه عدم المساواة المستمرة بين الجنسين في البرلمان، وعلى نطاق أوسع في المجتمع، ولكنها تؤكد أيضاً على ما لا يزال يتعين القيام به. والغرض من هذه الدراسة هو استكشاف عوامل الحراك السياسي والتحديات والفرص المحددة التي تواجه السياسيات في مصر، وكما أنها تسلط الضوء على السبل التي يمكن من خلالها التصدي لها بأقصى قدر من الفعالية.

يقدم الفصل الأول تحليلاً تاريخياً للسياق السياسي والاجتماعي الذي شكل وجود المرأة وتأثيرها في السياسة المصرية. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، من الواضح أن المرأة تواجه مشاكل عملية كبيرة في الترشح للمناصب بما في ذلك تكاليف إدارة الحملة الانتخابية، وعدم وجود شبكات سياسية فعالة، ونقص الموارد. ولكن بالإضافة إلى ذلك، تعمل العوامل الاجتماعية والمواقف الشخصية كمنبسط للعديد من المرشحات المحتملات. وتحدد الدكتورة دينا وفا والدكتورة ليلى البرادعي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة الطرق التي يمكن بها معالجة هذه العوامل واقتراح أساليب يمكن اعتمادها لتمكين المرأة في مصر من أن تصبح سمة بارزة في المشهد السياسي.

ويستند الفصل الثاني إلى حد كبير إلى التجربة الدولية، ويسلط الضوء على هدفين متميزين وإن كانا متكاملين في صميم تعزيز عدم المساواة بين الجنسين داخل البرلمانات. والهدف الأول هو زيادة عدد النساء في السياسة، وتأثيرهن في المجال السياسي. والهدف الثاني هو تشجيع اعتماد سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين والمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع. كريستين سامبل، خبيرة مؤسسة الشركاء الدوليين للحكومة ومديرة سابقة للبرامج العالمية للهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، تسلط الضوء على التداخل الكبير بين هذين الهدفين حيث أنها تثري وتشكل بعضها البعض. ويبدو أن زيادة حضور المرأة وتأثيرها في السياسة سيؤدي إلى المزيد من السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين. وبالمثل، من المرجح أن تزيد القوانين والتشريعات والميزانيات الانتخابية التي تراعي الفوارق بين الجنسين من الفرص المتاحة للمرأة للقيام بدور أكبر في السياسة. ولكن الهدفين ليسوا نفس الشيء، كما أنه ليس من المحتمل أن يؤدي أحدهما إلى الآخر، فهما يتطلبان استراتيجيات وتكتيكات مختلفة.

إن المنظور الشخصي والخبرة السياسية النسائية الرائدة هما محور الفصل الثالث. وهنا تقدم غوردانا زوميتش، نائبة رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا، ملاحظاتها بشأن ما يعنيه أن تكون المرأة مشاركة في السياسة، حيث تصف الدروس التي تعلمتها خلال ما يقرب من ثلاثين عاماً من المشاركة السياسية. ويستكشف هذا الفصل رحلتها السياسية كسياسة نسائية في بيئة الصراع وما بعد الصراع وتسعى إلى تحديد بعض الآليات التي يمكن للرجال والنساء أن يسعوا بها إلى جعل الحياة السياسية مجالاً أكثر تكافؤاً بين الجنسين.

ويستكشف الفصل الأخير دور القيادات النسائية في المجالس المحلية في مصر. تستكشف عضوة سابقة في البرلمان المصري ونائبة المجلس المحلي السابق في أسويوط وعضو المجلس الوطني للمرأة، السيدة/ سناء السعيد، أهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية وتعرض تجربتها كممثلة علي المستوى المحلي

بمصر. ومن خلال هذا الفصل، أبرزت التحديات والفرص الرئيسية التي تواجهها المرأة في المحليات، مع التأكيد على أهمية وجود نماذج نسائية إيجابية تقتدي بهن النساء اللئي يتطلعن للدخول في العمل السياسي. وتختتم الفصل بالتأكيد على أن التقدم سيحقق للنساء المثابرات اللاني يحاولن تجربة نهج جديدة ومبتكرة للوصول للنجاح المنشود. أيضاً أكدت السيدة سناء على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني في تنظيم دورات تدريبية للمرشحات على الصعيد الوطني والمحلي، والحاجة لتبني تدابير فعالة لتشجيع المشاركة النسائية في المجال العام.

تهدف الدراسة إلى مساعدة جميع المهتمين في هذا المجال على استكشاف الطرق التي يمكن للنساء والرجال أن يدفعوا بها جدول أعمال المساواة في الحياة العامة في مصر. من خلال الاستفادة من مجموعة من التجارب الدولية والمحلية، هدفنا هو تحديد أمثلة عملية ومفيدة لكيفية تمكين المرأة من المشاركة والتأثير في الحياة السياسية في مصر على مدى الأشهر والسنوات المقبلة.

الفصل الأول: تمكين البرلمانيات في مصر

د. دينا وفا، مديرة التعليم التنفيذي بكلية الشؤون العالمية والسياسة العامة ومساعدة أستاذ إدارة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة مصر.
د. ليلي البرادعي، أستاذة إدارة عامة ومساعدة عميد الدراسات العليا والبحث بكلية الشؤون العالمية والسياسة العامة، بالجامعة الأمريكية بالقاهرة مصر.

مقدمة

في عام 2015 ولأول مرة في التاريخ البرلماني في مصر وصلت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى 14.9% من أصل 596 مقعداً متوفراً، ويعتبر العديدون هذا إنجازاً كبيراً وفرصة عظيمة، وقد تنافست 681 على البرلمان للمقاعد الفردية و19 منهن فزن، علاوة على فوز 56 نائبة في القوائم، ومنهن 14 معينات من قبل رئيس الجمهورية، مما يجعل إجمالي عدد النائبات في البرلمان المصري 89 نائبة (البيهاري، 2016؛ قمصان، 2016).

عدد النساء في البرلمان أمر هام؛ فعلى الرغم من أنه ليس العامل الوحيد إن أردنا قياس المساواة بين الجنسين داخل مؤسسة ما، إلا أن وجود المزيد من النائبات يعد أمراً هاماً للتأكيد على التنوع والشمولية من جانب، وضمان الحصول على فرصة أكبر في سماع أصواتهن من جانب آخر. على الرغم من وجود القليل من الأدلة التي تثبت الترابط المباشر بين زيادة تمثيل المرأة في البرلمان والدفاع المتزايد عن قضايا المرأة (وابلين، 2007، صفحة 137)، فإن العديد من الدول لا تزال تتطلع لزيادة المشاركة النسائية في برلماناتهم وتحسين تصنيفهم الدولي في هذا الشأن. هذا يرجع لكون أن المساواة في التمثيل السياسي مسألة حقوق وعدالة ولا تعني فقط وضع سياسات تراعي الجنسين، علاوة على أن المشاركة المتساوية بين النساء والرجال في صناعة القرار في شؤون المصلحة العامة تُعد محوراً رئيسياً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة¹ التي دخلت حيز التنفيذ عام 1981 ووقعت عليها أكثر من 179 حكومة (IDEA، 2005).

كان على برلمانيات مصر التغلب على العديد من التحديات للفوز بمقاعدهن وتلك التحديات تضمنت المعايير الثقافية والاجتماعية المتأصلة بعمق (البرادعي ووفاء، 2013). وسنستكشف هذه التحديات – إلى جانب بعض المناهج الدولية للتغلب عليها في سياقات برلمانية أخرى – بالتفصيل خلال هذه الورقة البحثية.

سؤال بحثي رئيسي: إلا أن السؤال الهام هو تقرير إلى أي مدى تستطيع عضوات البرلمان الموجودات حالياً في البرلمان المصري لعب دور مؤثر وما الذي يمكن فعله لتمكينهن بصورة أكبر. النائبات المنتخبات منذ 2015م هن بؤرة تركيز البحث.

المنهجية: يرتكن الفصل إلى عرض أدبي يستكشف أفضل الممارسات لتمكين البرلمانيات في مناطق مختلفة حول العالم والدروس التي يمكن استخراجها من السياق المصري، بالإضافة إلى استخدام البحث المكتبي للتقارير المتوفرة والمقالات الإخبارية التي تناقش أداء المرأة في البرلمان والتحديات الثقافية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية الرئيسية التي تواجهها. حاولنا رسم خريطة لتصوير علاقات السلطة وفهم الاهتمامات والدوافع التي تؤثر على السلوك والأداء بصورة أكبر.

مفهوم التقييم وكيفية تقييم البرلمانيات:

وفقاً للادبيات، البرلماني له ثلاثة أهداف رئيسية: تمثيل الشعب وتوصيل صوته؛ دراسة التشريعات والموافقة عليها؛ بالإضافة إلى الرقابة على أداء الحكومة ومساءلتها (سكوت وماكلوفين، 2014، 23؛ أجنبيورتي، 2009، 4). على الرغم من احتمالية وجود تنوعات في الأدوار التي يلعبها البرلمانيون في مختلف الدول حول العالم إلا أننا يمكننا تبني بعض القيم العالمية الأساسية المستندة على معايير دولية للاداء الديمقراطي.

واحدة من أدوات تقييم البرلماني المشوقة تركز على ستة مظاهر رئيسية لأي عمل برلماني: نوابه، الرقابة على الطاقات التشريعية والتنفيذية، الشفافية وسهولة التواصل، والمساءلة، وانخراطه في السياسة الدولية (الاتحاد البرلماني الدولي، 2008، 5). ومع ذلك هناك أدوات وأطر تقييم برلمانية أخرى عديدة موجودة وتتضمن قدرًا هائلاً من الترابط بين المقاييس التي تركز عليها: بما في ذلك تلك المقاييس المعدة من المؤسسة الديمقراطية القومية، وجمعية الكومنويلث البرلمانية/ مؤسسة البنك الدولي/ برنامج تطوير الأمم

المتحدة في تألف (مؤشرات CPA/WBI/UNDP)، وعملية ميزانية المركز البرلماني (البنك الدولي، 2009، 8).

لقد تم تطوير المؤشرات الكمية والنوعية للمساعدة في تقييم البرلمانيين. تتضمن المعايير الكمية: عدد الأيام التي ينعقد فيها البرلمان، الوقت المستغرق في النقاشات، عدد اجتماعات اللجنة، وخلافه، بينما يحاول التقييم النوعي الإجابة على أسئلة بشأن جودة التشريعات الصادرة ودرجة الاستقرار السياسي في الدولة نتيجة جهود البرلمان، وما مدى ارتباط المناقشات بالاحتياج العام، وخلافه (أجنهورتي، 2009، 4).

في حين أن أطر وآليات التقييم والمؤشرات الكمية والكيفية منتشرة، إلا أن التقييم البرلماني لا يُعد مهمة سهلة بأي حال من الأحوال، والجميع يتفقون على أن دعم البرلمان ليحقق مهامه وأهدافه بمثابة تطلع هام يجب السعي خلفه.

لكي يستطيع البرلمان تحقيق مهامه وأهدافه، هناك عدد من الشروط المسبقة بما في ذلك: القدرة على الاستقلالية عن السلطة التنفيذية؛ والحصول على الموارد والإمكانات الضرورية ووجود رغبة والتزام. في الدول النامية حيث لا يتم تلبية هذه الشروط في معظم الوقت، قد يضعف البرلمان ويصبح غير قادر على أداء دوره.

عند تقديم أدوار البرلمانيات، تتم إضافة عامل آخر بجانب فاعليتهن كقائبات يحاولن أداء مهامهن المختلفة إلى المعادلة. إن تأثيرهن في تأسيس برلمان أكثر حساسية للفروق الجنسية ووضع سياسات تُعلي من المساواة بين الجنسين – إلى جانب زملائهن الذكور – أمر أيضاً من المهم أخذه في الحسبان.

صندوق 1: التعريفات

يضع الاتحاد البرلماني الدولي تعريفاً للبرلمان الحساس تجاه القضايا الجنسية بأنه البرلمان "الذي يملك هياكل وعمليات وطرقاً وأعمالاً تستجيب لحاجات واهتمامات كل من الرجال والنساء [وهو] مبني على مبدأ المساواة بين الجنسين القائل بأن الرجال والنساء لهم حقوق متساوية في المشاركة في عملياته وهياكله بدون تمييز أو تبادل اتهامات" (بالميري، 2011، 6).

المساواة بين الجنسين تشير إلى "المساواة بموجب القانون، والمساواة في الفرص (بما في ذلك المساواة في مكافآت العمل...)، والمساواة في التصويت (القدرة على التأثير والمشاركة في عمليات التطوير)" (UNIFEM، 2005).

لذلك من الهام دراسة السياق الذي يعمل فيه البرلمان المصري الحالي.

العوامل المؤثرة على الانتخابات لبرلمان 2015 وإدارته:

نسبة المشاركة

السياق العامل فيه برلمان 2015 الحالي والذي تم انتخابه فيه هو سياق مليء بالكثير من التحديات. بعد ثورة عام 2011 كانت هناك معدلات عالية من نسب المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات اللاحقة، ولكن بحلول الانتخابات البرلمانية لعام 2014، لم نعد نشهد نسبة المشاركة العالية في التصويت، وتنوعت التفسيرات حول نسبة المشاركة المنخفضة.

أرجع البعض انخفاض المشاركة إلى "التعب من كثرة الانتخابات" لأن المصريين شهدوا العديد من الانتخابات والاستفتاءات منذ 2011. بينما يؤمن البعض أن الشعب لم يعد يحتفظ بنفس مستوى الثقة في أهمية أصواته، وقد ذكرت التفسيرات الأخرى لنسبة المشاركة المنخفضة المعوقات الفنية مثل تنظيم الانتخابات في أيام العمل وغياب الوعي والوقت المحدود للحملة الانتخابية وتعقيد النظام الانتخابي أو امتناع بعض المصريين عن المشاركة بسبب أحداث العنف في العديد من أجزاء الدولة (جور، 2016، ساينال 2016).

تم الإعلان رسمياً عن نسبة المشاركة الانتخابية من قِبَل اللجنة العليا للانتخابات مصر بنسبة 28.3٪ في مرحلتي الانتخابات البرلمانية 2015 (جور، 2016؛ صالح، 2015) مقارنةً بنسبة 60٪ في الانتخابات البرلمانية 2012/2011 (باهي، 2015).

الناخبات

بحسب اللواء رفعت قمصان، مستشار رئيس الوزراء للشؤون الانتخابية، نسبة الناخبات الشرعية وصلت 49% من إجمالي عدد المصوتين عام 2015.

الناخبون المؤهلون		السكان		عدد/نوع
نسبة الأعمار المنوية	عدد (أول سبتمبر)	النسبة المنوية	عدد (أول مايو)	
51.02	28371091	51.01	45214637	ذكور
48.98	27235487	48.99	43418326	إناث
	55606578		88632963	الإجمالي

المصدر: قمصان (2016).

عوامل أخرى

بعيدًا عن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام 2015، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عدد العوامل السياقية الأخرى فيما يتعلق بالبيئة السياسية في مصر والسياق العام فيه البرلمان الحالي:

«استمرت مصر بدون برلمان لقرابة ثلاث سنوات ونصف. حين بدأ البرلمان الحالي بالعمل كان عليه أن يراجع ويصادق على أكثر من 300 قانون ومرسوم مختلف تم إصدارها أثناء فترة حكم الرئيس السابق عدلي منصور والرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. كان يجب أن يتم هذا في أقل من أسبوعين طبقًا للبيد الدستوري رقم 156 (Egyptnews.net، 2016/1/13). صادق البرلمان على هذه القوانين فيما عدا قانونًا واحدًا وهو قانون الخدمة المدنية الذي تم إرساله للحكومة لتعديله قبل المصادقة عليه.

«وافق البرلمان الحالي على عدد من القوانين والتي قد رأها البعض جدلية مثل قانون تنظيم التظاهرات رقم 107 لعام 2013، والقانون الأخير لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في مصر.

«تم إعلان جماعة الإخوان المسلمين، التي انتمى إليها الرئيس الأسبق محمد مرسي، جماعة إرهابية. أصبحت المعارضة والأحزاب السياسية أضعف ويجادل البعض بان حرية التعبير قد تقلصت.

السياق السياسي الذي يعمل فيه البرلمان الحالي بنوابه الذكور والإناث، سيؤثر على أدائهم. الشروط المذكورة سلفًا والتي تم انعقاد الانتخابات فيها والتي عمل فيها البرلمان كان لها تأثير على: طبيعة من وقفوا ونجحوا في الانتخاب والتعيين للقيام بأدوار رئيسية؛ الضغوط التي تمت ممارستها على البرلمان؛ وكيفية أداء النواب. يجب أن نضع هذه العوامل في الحسبان حين نسعى إلى تحديد دور وتأثير النائبات الـ ٨٩ الحاليات وتحديد الفرص والتحديات التي تواجههن.

موجز تاريخ المشاركة السياسية للنساء في مصر

قبل 2015

تتسم المشاركة السياسية للسيدات في مصر بمشاركتهن النشطة في ثورة 1919م. في عام 1923، تم تشكيل الاتحاد النسائي المصري بقيادة هدى شعراوي لدعم الثورة وفي عام 1925 طالب بحق المرأة في التصويت في الانتخابات (عجاتي والشرقاوي، 1). في عام 1956 أعطى الدستور المصري النساء الحق في التصويت وفي الترشيح للانتخابات البرلمانية (عجاتي والشرقاوي، 1).

كان عام 1957 هو ما ميز أول دخول للسيدات في البرلمان مع وجود 8 سيدات يتنافسن كمرشحات وقد فاز منهن اثنتان: راوية عطية عن دائرة الجيزة وأمينة شكري للإسكندرية. وفي عام 1964، زاد عدد السيدات الفائزات بمقاعد في البرلمان لثمان (عجاتي وشرقاوي، 2).

فقط في عام 1979 تم استخدام نظام الكوتة وتمت الموافقة بقرار رئاسي على حد أدنى من الكوتة بعدد 30 مقعدًا للسيدات، وقد زاد الحد الأدنى عام 1983 ليصل إلى 31 مقعدًا (عجاتي وشرقاوي، 1)، أي مقعد لكل دائرة. لم يُسمح للرجال بموجب هذا النظام بمنافسة مقاعد السيدات، ولكن سُمح للسيدات بمنافسة الرجال في المقاعد الأخرى. وقد شجع هذا 200 امرأة للترشح للانتخابات عام 1979 وقد فزن بثلاثين مقعدًا بالإضافة إلى ثلاثة مقاعد وتم تعيين امرأتين بقرار رئاسي ليصل إجمالي عددهن إلى ٣٥ نائبة برلمانية.

في عام 1984 تم استخدام نظام القوائم ليضمن إشراك المهتمين بما في ذلك النساء، ونتيجةً لذلك أصبح عدد عضوات البرلمان 36 (عجاتي وشرقاوي، 2).

مرةً أخرى عام 2010 تم تخصيص 64 مقعداً للنساء (أعجاتي وشرقاوي، 1). ولكن في عام 2012 – بعد إلغاء نظام الكوتة السابق – وعلى الرغم من ترشح 984 امرأة في البرلمان، حاز 2% فقط من النساء على مقاعد في البرلمان (أبو القمصان، 2016، عجاتي وشرقاوي، 2). كان الشكل الوحيد لنظام الكوتة هو شرط اكتمال العدد القانوني للانتخابات 108 لعام 2011 وقد قامت الأحزاب السياسية بتضمين امرأة واحدة على الأقل في قوائمهم الحزبية. لم يكن هناك تحديد لمكان تضمين اسم المرأة في القائمة (الصاوي، 2011، 19).

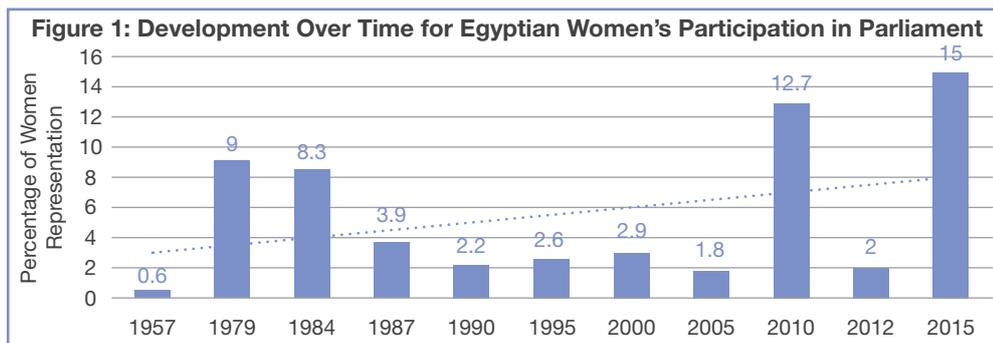
جدول 2: تمثيل السيدات المصريات في البرلمان من 2000 إلى 2012

2012		2010		2005		2000		
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
2.2	11	12.7	64	2	9	2.4	11	عدد النائبات
1.8	9	12.5	63	0.9	5	1.5	7	المنتخبات
0.4	2	0.2	1	1.1	4	0.9	4	المُعينات

المصدر: الصاوي (2012)، 31.

بعد 2015

تحسنت الصورة في انتخابات 2015 البرلمانية مع إعادة تشريع نظام الكوتة للسيدات ليتم تمثيلهن بنسبة 14.9% وإجمالي 89 مقعداً.



المصدر: قمصان (2016)

وصولاً لنسبة 15% من التمثيل النسائي في البرلمان، أصبحت مصر أدنى قليلاً من متوسط المعدلات في الدول العربية وأقل من نسب مئوية في مناطق أخرى من العالم. أعلى تمثيل للسيدات في البرلمان نجده في الدول الشمالية على النحو الموضح في جدول 3.

جدول 3: نسبة تمثيل السيدات في البرلمان في مناطق متنوعة من العالم

المنطقة	المجالس النيابية أو التشريعية
الدول الشمالية	42%
الأمريكتان	23.9%
أوروبا – الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بما في ذلك الدول الشمالية	23.9%
أوروبا – الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون باستثناء الدول الشمالية	23.7%
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	21.9%
آسيا	18.4%
الدول العربية	15.7%

المصدر: السيدات في البرلمانات المحلية – الموقف بدءاً من 1 فبراير 2013.

<http://www.ipu.org/wmn-e/arc/world010213.htm>

كان نظام الكوتة لعام 2015 في صالح كل من النساء والمجموعات المهمشة الأخرى. ويختلف داخل نظام القائمة الحزبية ما بين 15 و45 مقعداً للدوائر. كان النظام السابق يشترط وجود 7 نساء و3 مسيحيين وعاملين/ مزارعين وشبابين ومعاق ومغترب كحد أدنى (أبو القمصان، 2016). لا يوجد شرط يمنع المرشح من تمثيل أكثر من فئة مهمشة، بالإضافة لذلك يجوز لرئيس الجمهورية تعيين نسبة 5% من أعضاء البرلمان ويكون نصفهم سيدات. لذلك يضمن قانون رقم 46 لسنة 2014 لمجلس النواب حوالي 70 مقعداً للسيدات (أبو القمصان، 2016).

مع ذلك تنطبق كوتة المرأة على مقاعد القائمة الحزبية فقط والتي تصل لنسبة 20% من إجمالي المقاعد البرلمانية. وفقاً للمجلس المصري لحقوق المرأة يقوم 50 حزباً فقط بتعيين النساء للمقاعد الفردية وحزب الوفد هو الأعلى في تعيين المرأة ويصل عددهن لتسع سيدات. لم يرشح 23 حزباً أية سيدات للمقاعد الفردية (أبو القمصان، 2016).

إن ألقينا نظرة على إجمالي عدد السيدات المرشحات لبرلمان 2015، نجد أن هناك 681 مرشحة يمثلن تقريباً 11% من إجمالي عدد المرشحين، ومنهن 275 مرشحة خضن انتخابات على أساس فردي مما يمثل فقط 5% من إجمالي عدد المرشحين الأفراد بينما 406 خضن للترشح كعضوات في القوائم الحزبية مما يمثل قرابة 47% من إجمالي عدد مرشحي القوائم الانتخابية. من الواضح أن النساء يجدن الترشح في القوائم الحزبية أسهل من الترشح كمستقلات.

شكل 2: تقسيم المرشحات البرلمانيات لعام 2015



المصدر: قمصان (2016).

بحسب ما هو موضح أدناه في جدول 4، خصص التعيين الرئاسي للنواب 50% من 28 مقعداً للسيدات مؤصفاً النية في زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان.

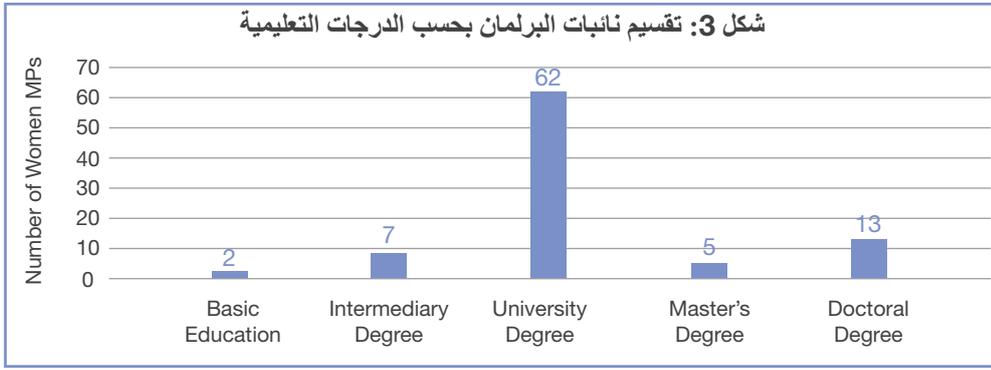
جدول 4: نسب النائبات المنتخبات في مقابل المُعيَّبات:

البيان	عدد النائبات	النسبة المئوية
عدد النائبات	89 من إجمالي 596	15%
عدد النائبات المرشحات كأفراد	19 من إجمالي 448	4.2%
عدد النائبات المرشحات في القوائم الحزبية	56 من إجمالي 120	46.7%
عدد النائبات المُعيَّبات	14 من إجمالي 28	50%

المصدر: قمصان (2016).

نبذة عامة عن نائبات برلمان 2015

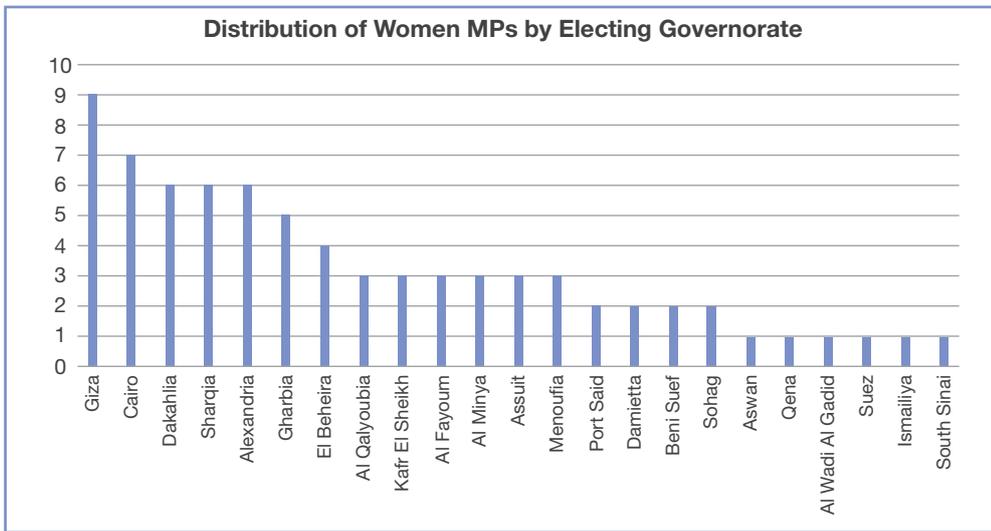
معظم (70%) من المجموعة الحالية من نائبات البرلمان حاصلات على شهادة جامعية، بينما 20% حاصلات على إما الماجستير أو الدكتوراه، و10% حاصلات على تعليم أساسي أو متوسط.



المصدر: قمصان (2016).

الـ89 نائبة قد جنن من كافة بقاع مصر، على الرغم من أن أعلى نسبة تمثيل للنائبات تتمثل في محافظتي القاهرة والجيزة. هناك أربع محافظات بعيدة بلا تمثيل نسائي: مطروح، شمال سيناء، الأقصر، والبحر الأحمر.

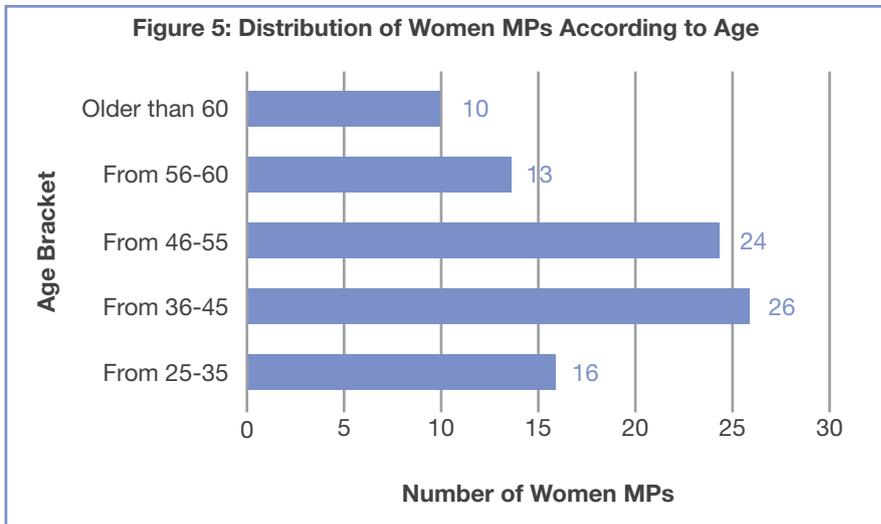
شكل 4



المصدر: قمصان (2016).

التقسيم العمري للـ89 نائبة برلمانية يبين وجود نطاق واسع من الفئات العمرية الممثلة. النائبات في الفئة العمرية 35-25 يمثلن حوالي 18%، بينما 45-36 يمثلن ما يصل لـ29%، و55-46 يمثلن 27%، ومن يزيد عمرهن عن 56 عامًا يمثلن 26%.

شكل 5



المصدر: قمصان (2016).

الـ89 نائبة برلمانية 19 منهن فزن بمقاعد فردية و56 فزن بقوائم حزبية و14 منهن معينات (البيهاري، 2016؛ تقديم رفعت قمصان). من بين الأربع عشرة نائبة معينة، هناك اثنتان من القطاع الخاص وثمان من الأكاديميين. جميعهن اشتركن في لجان مرتبطة بمجال خبرتهن، على الرغم من عدم وجود أي منهن في مناصب قيادية.

توجه العديد من الشوك حول النائبات المنتخبات حديثاً فيما يتعلق بواقع أن 90% منهن كن جديدات على البرلمان وقد يحتجن على الأقل عامًا كاملاً للتأقلم مع الخبرة البرلمانية (سرحان، 11 إبريل 2016). جدير بالملاحظة أن الرجال المعينين حديثاً سيحتاجون، على الأرجح، نفس المدة الزمنية للتأقلم مثلهم مثل النائبات المعينات، ومدى التغيير الإجرائي والدستوري منذ البرلمان السابق سيجعل الخبرة السابقة أقل إفادة عن المعتاد.

هناك بعض القواسم المشتركة بصورة عامة بين التسع عشرة نائبة اللاتي يشغلن مقاعد فردية وهي سمات للمرشحات الناجحات: تاريخ من السياسة والساسة في الأسرة، تاريخ من العمل الاجتماعي والتفاعل مع العامة، أو آليات دعم قوية أخرى مثل الكنيسة. "تغزل النخبة البرلمانية المصرية خيوطاً خاصة لمؤسسات مثل المجلس القومي للمرأة والكنيسة القبطية في مصر وجمعيات الأعمال ... [والتي] قد تدعي التأثير على العملية البرلمانية حتى لو لم تكن جزءاً رسمياً من البرلمان" (الصاوي، 2005). من بين النائبات اللاتي يشغلن 19 مقعداً فردياً: المرشحة إلهام منشاوي للمجلس القومي للمرأة وحركة هي²؛ والمرشحة منى جاب الله التي شكلتها الكنيسة وعملت بكثرة مع سكان منشية ناصر والجمالية³ لمدة ثلاثة أعوام قبل الانتخابات؛ وإيمان خضر التي عملت مع العديد من المؤسسات الخيرية؛ ونعمات قمر وهي نقابية نشطة؛ وسناء برغش وهي مرشحة سابقة للحزب الوطني الديمقراطي.

أمثلة على المشاركة الفاعلة للنائبات

على مدار الأعوام، كانت هناك قضايا ذات شأن ونماذج للمشاركة الفعالة للمرأة المصرية في البرلمان. بعض من تلك القضايا إيجابي والبعض الآخر سلبي:

«عاجت أول نائبة راوية عطية في برلمان عام 1957 فكرة إنشاء مكاتب مشورة أسرية للمساعدة على وضع خطة للأسرة.»

«كان يُطلق على مفيدة عبد الرحمن في برلمان 1964 أنها "شيخة المحامين" أو زعيمة المحامين وقد بقيت في البرلمان لمدة 17 عامًا وعملت على العديد من التشريعات بما في ذلك حضانة الطفل في صالح المرأة.»

«بقيت نوال عامر في برلمان 1964 لمدة 6 فترات حتى أصبحت أول امرأة تعمل كمساعدة لرئيس المجلس. أثارت العديد من القضايا المحلية وقضايا أخرى ركزت على خدمة المرأة بما في ذلك تساوي الأجور في كل من القطاعين العام والخاص.»

«بقيت فادية كامل ببرلمان 1971 في منصبها لمدة 34 عامًا، وقد دعمت قانون الخلع الذي أعطى النساء الحق في طلاق أزواجهن وحق أبناء المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي في الحصول على الجنسية المصرية (عجاتي وشرقاوي، 4).»

بخلاف هذه القضايا الإيجابية هناك أمثلة قامت فيها النائبات بالمحاربة "ضد" حقوق اكتسبتها المرأة بالفعل. أثناء المناقشة عن قضايا المرأة في أول برلمان منتخب بعد ثورة 2011، دعا بعض الأعضاء إلى: خفض سن الزواج للبنات عن السن الشرعي الحالي وهو 16 عامًا؛ والسماح بختان الإناث على أساس أن هذا تقليد إسلامي، ونقض حق المرأة في رفع قضية خلع لا يشوبه خطأ وهو حق قد مُنح للمرأة منذ 10 سنوات (مرصد حقوق الإنسان، 2003). بعض هذه الدعوات جاءت من نائبات حزب الحرية والعدالة الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين.

واحدة من عضوات حزب الحرية والعدالة سيئة السمعة دعت لنقض وتعديل سبعة قوانين مختلفة جميعها متعلقة بحقوق المرأة، ومن بين مقترحاتها إلغاء قانون الخلع وعدم السماح للمرأة بالسفر بمفردها دون محرم وعدم السماح لأبناء المرأة المصرية التي تتزوج من أجنبي بالتمتع بالجنسية المصرية ودعم مطالبة الرجل بإخبار زوجته الأولى أنه قرر الزواج من ثانية لأنها كانت ترى أن هذا يهدد أمن ووحدة الأسرة (الشافعي 2012). جزء من التفسير المنطقي وراء التحدي المتزايد لحقوق المرأة بما في ذلك الخلع ونظام الكوتة، كان ارتباطهم بجمعية سوزان مبارك، زوجة الرئيس الأسبق، ورتبتهم في التخلص من كل شيء مرتبط باسمها (أوين، 212، ص183)4. وقد استمر هذا التوجه في البرلمان الحالي؛ على سبيل المثال هناك نائبة تدعم الحد من حقوق حضانة المرأة.

أظهر تحليل مفصل لأداء المرأة في برلمان 2012 أن:

«مشاركة النساء في المناقشات لم تتجاوز 3% من إجمالي الوقت المخصص.
«لم تركز النقاشات البرلمانية على تأثير التشريعات على المرأة فيما عدا مناقشة تمديد التأمين الطبي ليشمل المرأة العائلة.
«لم يكن هناك تنسيق في أداء النائبات المختلفات.
«لم تقدم أية نائبة أو تتبن أي تشريع يركز على المرأة.
«أداء هن التشريعي كان يتسم بالضعف وكان يُنظر إليهن على أنهن في احتياج لبرامج بناء قدرات خاصة (الصاوي، 2012، ص68).

التكتلات السياسية النسائية

تُعد التكتلات مناطق مميزة للمُشرِّعات للدفاع معًا عن قضايا المرأة وأيضًا للتشبيك بين الكيانات والبرلمانات الأخرى. بعد سلسلة من ورش العمل التدريبية التي قام مجلس المرأة القومي بتنظيمها بالتعاون مع نساء الأمم المتحدة بحضور النائبات في مراحل متقدمة من برلمان 2016 تم إنشاء كتل سياسية غير رسمي لنائبات البرلمان. هدف هذا التكتل هو تعزيز التنسيق والتعاون بين نائبات البرلمان بشأن قضايا السياسة والتشريع للتأكيد على أفضل تمثيل لحقوق واحتياجات المرأة.

الدعم الدولي والمحلي للسياسيات في مصر

اتسمت السنتان 2015 و2016 بزيادة هائلة في مستوى الدعم الدولي والمحلي للسياسيات في مصر. قبل آخر انتخابات برلمانية في ديسمبر 2015، ركز الدعم على تشجيع المرشحات للترشح للانتخابات وبناء طاقتهن لرفع ذلك. بعد الانتخابات البرلمانية وبوصول إجمالي عدد المقاعد التي تشغلها سيدات إلى 89 مقعدًا في البرلمان المصري لأول مرة، تم التركيز على الدعم لبناء طاقات النائبات وتعزيز تعميم فكرة المساواة بين الجنسين. أعلن أيضًا الرئيس عبد الفتاح السيسي من خلال المجلس القومي للمرأة أن عام 2017 سيكون "عام المرأة" في مصر. في ضوء هذا الإعلان ومع انتخابات المجالس المحلية المتوقعة في صيف 2017، يتوقع المزيد من الدعم عبر الدولة لدعم مرشحات مجالس المحليات والنائبات المستقبلات.

الخبرات الدولية والدروس المستفادة

الهدف من هذا الجزء هو استكشاف كيف قامت الدول المختلفة حول العالم بالعمل على تمكين عضوات البرلمان خاصتهم والدروس المستفادة التي قد تكون مفيدة للسياق المصري. تم استخدام نظام الكوتة في العديد من بقاع العالم كمنهج سريع للنساء نحو البرلمان، ولكن من المقرر أن وجودهن وحده ليس الهدف الأسمى – هناك المزيد الذي يجب فعله لدعمهن وتمكينهن بصورة أكبر (داهليراب وفريديفال، 2005). قام البعض بمناقشة وسائل الدعم والتمكين للبرلمانيات وتضمنت ما يلي:

تأسيس كتلات قوية نسائية:

من الجيد أن يعمل النساء معًا وينشئن كتلًا وبالأخص حين يكن أقلية في البرلمان سواء من خلال هيكل أو تنظيم رسمي أو من خلال وسائل غير رسمية. يمكن للتكتلات مساعدة النساء للتعاون معًا وراء الخطوط الحزبية. في البرازيل التكتل النسائي للبرلمانيات أُعطي اسمًا جاذبًا "جماعة أحمر الشفاه" وكان ناجحًا جدًا في الدفاع عن السياسات المناصرة للمرأة (ليفاي 2012). تتكلم الخبرة التنزانية عن كيف أن تأسيس كتل نسائي برلماني رسمي عام 1997، والمشار إليه باسم الجماعة البرلمانية التنزانية النسائية، استطاع أن يقدم خدمات مفيدة للنائبات، وقد تضمن هذا توجيه الأعضاء الجدد نحو القواعد والإجراءات البرلمانية، والتدريب على كيفية المشاركة في نقاشات وكيفية طرح أسئلة (يون، 2011).

في جنوب إفريقيا وبعد نهاية فترة الفصل العنصري وتبني دستور جديد، نهض تشكيل الكونجرس القومي الإفريقي والتكتل النسائي البرلماني عام 1996 واستطاع تقديم حملات ناجحة لمقاومة العنف ضد المرأة. الجدير بالملاحظة هنا هو كيف عمل التكتل على التواصل مع منظمات المجتمع المدني خارج البرلمان مؤمنًا بأنه لكي يعزز قضايا المرأة، يجب عليه بناء علاقات قوية مع المنظمات الداعمة لقضايا المرأة على الأرض. واحدة من أدوات الدعم التكتيكية الناجحة التي استخدمها المجلس هو العمل معًا لكتابة قانون جديد لإنهاء العنف الأسري والمساعدة على صياغة أسئلة يمكن للنائبات استخدامها أثناء جلسات البرلمان وتطوير بيان معلومات عن مشكلة العنف (شيفمان 1997).

في رواندا تم تشكيل كتلة رسمية مكونة من جميع البرلمانيات في كلا المجلسين عام 1996 وكان يُشار إليه بمنتدى البرلمانيات الروانديات. دافعت الكتلة عن النساء وآرائهن ووضعت تعريفات للتشريعات

للتأكد من مراعاتها للمساواة بين الجنسين. علاوةً على تقديمها تدريباً واستشارات فنية وساعدت في تأسيس اتصالات بين الجماعات النسائية في المجتمع المدني (كروك ونوريس 2014).

تأسيس لجنة سيدات خاصة:

في بعض البرلمانات التي يُرى أنها تراعي الفروق الجنسية، تم تأسيس لجان خاصة وكانت مسؤولة عن: فحص كافة التشريعات، واقتراح تشريعات جديدة، ومراجعة الميزانية بغرض حماية حقوق المرأة (تشامينوكا، 2015). تم استخدام لجان خاصة للمساواة بين الجنسين في العديد من الدول بما في ذلك الهند وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وبلجيكا ودول أخرى (بالميري، النصف الأول من عام 2011).

تأسيس شبكة من نقاط الاتصال بين الجنسين عبر اللجان البرلمانية:

تختار بعض البرلمانات دمج الجنس عبر كافة اللجان ولا ترى حاجة للجنة سيدات خاصة. في هذه الأمثلة، يتم اتخاذ الترتيبات للتأكد من تمثيل المرأة في كافة اللجان البرلمانية والتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى عن موضوعات متعلقة بالمرأة. البرلمان السويدي هو أحد الأمثلة التي تتبع هذا النموذج (بالميري، النصف الأول من عام 2011). على سبيل المثال لجنة البرلمان السويدي للشؤون الثقافية تعالج قضايا متعلقة بسهولة وصول الأولاد والبنات للنشاطات الثقافية، بينما تناقش لجنة التأمين الاجتماعي سهولة وصول الرجال والسيدات لمناقص إجازات الأمومة والأبوة، ولجنة سوق العمل تعمل على مسائل متعلقة بالمساواة (بالمير، النصف الثاني من عام 2011، 45).

تطوير قوائم مراجعة تشريعات تراعي الفروق بين الجنسين:

بعض البرلمانات قامت بتطوير قوائم مراجعة تشريعات تراعي الفروق الجنسية والتي يمكن لأي من البرلمانيين استخدامها لمراجعة كافة التشريعات المقترحة وتحديد الفئات المتأثرة وتقدير تكاليف الامتثال والتأثير على ذوي الشأن المختلفين. (بالميري، النصف الأول من عام 2011).

بناء الطاقات والخدمات البحثية:

غالبًا ما يطلب البرلمانيون، بعد دخولهم البرلمان، الدعم وبناء القدرات سواء من داخل البرلمان نفسه أو من المنظمات المدنية الموجودة خارج البرلمان (دالروب وفريديبال، 2005). أعلن الاتحاد البرلماني الدولي عن ضرورة عقد جلسة تعريفية للنايات المشاركات في البرلمان لأول مرة بالإضافة إلى جلسات توجيهية منتظمة للجميع (الاتحاد البرلماني الدولي، 2014). في المكسيك، تم تأسيس مركز أبحاث خارجي لتطوير المرأة والمساواة بين الجنسين عام 2005. عمل هذا المركز مع البرلمانيات لمساعدتهن في مراحل صناعة السياسات المختلفة من خلال تزويدهن بالأبحاث والتحليلات والمعلومات والتقارير (كروك ونوريس 2014).

دعم البنية التحتية لنانبات البرلمان:

بعيدًا عن آليات الدعم المؤسسية أعلاه، أدركت بعض البرلمانات الحاجة لوجود دعم بنية تحتية لنانبات البرلمان. لجعل السيدات يشعرن بالترحيب أكثر في البرلمان، قامت بعض الدول بتفقيح اللغة المستخدمة للتأكد من عدم وجود افتراضات بأن كافة أعضاء البرلمان من الذكور. في إسبانيا تم مراجعة واستبدال أسلوب الجمع المستخدم لمخاطبة كل من الرجال والنساء بلغة تميز بين الجنسين. هناك أمثلة أخرى تتضمن التأكد من وجود منشآت لرعاية الأطفال وحمامات مخصصة للنساء وغرف حضانة للعضوات المرضعات. تمت مراجعة جداول التشغيل للتأكد من عدم استمرار الجلسات لأوقات متأخرة من الليل وعدم التسبب في مشكلة للنانبات من خلال إبعادهن عن أسرهن لفتترات طويلة. في الدانمارك لا يُسمح بالتصويت بعد الساعة السابعة مساءً لمراعاة النساء اللاتي يحتجن الذهاب للمنزل مبكرًا لعائلتهن. بينما في أستراليا يجوز للنانبات المرضعات إعطاء تفويض لأعضاء آخرين من حزبهن السياسي للتصويت نيابةً عنهن (كروك، 2013؛ الاتحاد البرلماني الدولي، 2014).

التأكد من التوازن بين الجنسين في عضوية اللجنة البرلمانية وتأسيس أهداف لمناصب قيادة اللجان البرلمانية:

يُفترض عامةً أن السيدات اللاتي يشغلن مناصب قيادية لديهن تأثير أكبر على العملية التشريعية أكثر من غيرهن، وبناءً على هذا قام القليل من الدول بأخذ خطوة إضافية وطوروا الكوتة والأهداف لتمكين المرأة من شغل مناصب قيادية في اللجان البرلمانية. في رواندا، دعا الدستور لإبقاء نسبة 30% من المناصب القيادية للسيدات ولكن من خلال سياسة غير رسمية يتم الحفاظ على التوازن بين الجنسية في أعلى المناصب القيادية في لجان البرلمان.

مجال آخر من مجالات الاهتمام عن معالجة قضية مشاركة المرأة في اللجان البرلمانية هو نوع اللجان اللاتي يشاركن بها. هناك بعض موضوعات اللجان التي تُرى أنها "ناعمة"، و"تقليدية" ومناسبة للمرأة، بينما هناك مواضيع أخرى تُصنّف على أنها "حادّة" و"ذكورية". لجان الصحة والرخاء

الاجتماعي والثقافة والتعليم تميل للوقوع في التصنيف الأول بينما الاقتصاد والشؤون الخارجية والأمن والدفاع تميل إلى التصنيف الثاني. تم بذل الجهود في محاولة لتشجيع النساء على المشاركة في كافة موضوعات اللجان وعدم تقيدهن بالمشاركة فقط في لجان الموضوعات الناعمة والتقليدية (بالميري، النصف الثاني من عام 2011).

القيام بتفتيشات برلمانية داخلية على المساواة بين الجنسين:

هناك مبادرة مشوقة تم تنفيذها في البرلمان الرواندي حيث كان يتم القيام بتفتيش يقوم بتسهيله دعم المتبرعين لفحص إلى أي مدى هناك جهود ونشاطات للمساواة بين الجنسين في البرلمان وما هي الدروس المستفادة من تقديم تحسينات إضافية. بعد فحص القواعد واللوائح الداخلية، والقيام بمقابلات واستبيانات مع كل من العاملين وأعضاء البرلمان للتغلب على نقاط الضعف المحددة (بالميري، النصف الثاني من عام 2011، 56).

التحديات التي تواجهها نائبات البرلمان المصري الحاليات

نقص الموارد المالية

هذا تحدٍ مستمر مرتبط بنقص الموارد المالية وهو ما تواجهه نائبات البرلمان عند الخوض في انتخابات البرلمان. نقص الموارد المالية الفردية وإدارة الموارد المالية السياسية من قبل الأحزاب التي تميل إلى دعم المرشحين الذكور "كعائد مضمون" بصورة أكبر للاستثمار، يمثل تحديًا كبيرًا للسيدات المترشحات للبرلمان.

الحاجة للمزيد من المساعدة الفنية والقدرات والمعلومات الدقيقة

مثلما هو الحال في العديد من البرلمانات، يساعد الدعم الفني والبحثي النواب في تنفيذ أدوارهم بصورة أكثر فاعلية، كما أن تلك المساعدة تضمن لهم عدم الاعتماد بصورة كبيرة على الحزب أو المساعدة الشخصية. وفقًا للمعاهدات الدولية، يقدم الأمين العام المساعدة المطلوبة لكافة النواب بالتساوي، إلا أن في البرلمانات المصرية السابقة ووفقًا للبحث "تدخل الأمين العام في تعيين مئات من الأعضاء بناءً على اعتبارات انتخابية وشخصية" (الصاوي، 2005). أولئك الأشخاص الذين ليس لديهم وسائل للوصول إلى دعم ومعلومات يُعتمد عليها غالبًا ما يُحجّبون، وتبقى النساء هي التي تواجه التحدي الأكبر في هذا الصدد.

سوء تمثيل المرأة في مناصب القيادة البرلمانية

تواجه المرأة مشكلة إضافية، فقد تم إحباط العديد من السيدات للترشح لنفس المنصب في لجان مما أدى إلى تجزئة الأصوات التي كانت ستصوت لنائبة واحدة، لكن هذا تحدٍ يمكن التغلب عليه بسهولة بالتنسيق مع المعنيين والمهتمين بهذا الموضوع أو مع الراغبين في تنظيم المسألة ليكون هناك تمثيل أكبر للسيدات أو كل منهما معًا.

شهد البرلمان الحالي مشاركة نسائية في قيادات اللجان كما يلي:

في أول عام من برلمان (2015):

- من بين 25 لجنة برلمانية، تقلدت 9 سيدات منصب نائب رئيس اللجنة بما في ذلك: العلاقات الخارجية، حقوق الإنسان، التضامن الاجتماعي، الصحة، الشباب والرياضة، الشركات المتوسطة والصغيرة، والقضايا الدينية. علاوةً على رئاسة سيدتين للجنة الاتصالات والتكنولوجيا والسياحة والطييران (عجاتي وشرقاي، 9).
- شاركت السيدات في كافة اللجان ما عدا لجان النقل والصناعة.
- فيما يلي اللجان التي كان بها أعلى عضوية نسائية: الاقتصاد (6)، الثقافة والإعلام (6)، الصحة (7)، الشركات الصغيرة والمتوسطة (10).

في السنة الثانية من برلمان (2016) كان هناك مستوى أقل من القيادة النسائية، مع وجود منصب رئاسي واحد وثلاثة مناصب نائب رئيس للجان وثلاثة مقررات لجان؛ أي سبع سيدات في مناصب قيادية مقارنةً بإحدى عشرة سيدة في العام المنصرم. مرة أخرى لم تكن هناك مشاركة نسائية في لجان الصناعة والمواصلات، وأعلى نسبة للمشاركة النسائية كانت للإسكان والمرافق وحقوق الإنسان وكلتا اللجنتين ضمنا 9 سيدات، بدون أي منصب قيادي.

جدير بالذكر أن رئيسة اللجنة الوحيدة كانت السيدة سحر طلعت مصطفى، وهي سيدة أعمال في مجال السياحة وقد انحدرت من أسرة من رجال الأعمال ونواب برلمان سابقين وقد تقلدت منصب رئيس

لجنة السياحة والطيران للعام الثاني على التوالي، علاوةً على أن واحداً من المناصب القيادية يبدو تمثيلاً للتنوع وهو منصب النائبة القبطية أماني عزيز وهي أمينة منتخبة للجنة الدينية و هي النائبة القبطية الوحيدة في اللجنة.

ثقافة نواب الخدمات والبرلمانيات

هذه ظاهرة عالمية حيث يتوقع المواطنون من نواب البرلمان تقديمهم لخدمات أكثر من تقلد أدوارهم الرئيسية في مراقبة الحكومة وسن القوانين (الاتحاد البرلماني الدولي).

ثقافة نواب الخدمات تحدّ شائع يتم تضخيمه بصورة كبيرة بالنسبة للسيدات. في إستطلاع راي حديث، تم طرح سؤال للناس لماذا لم يُصوّتوا للسيدات، فإن نسبة 29.1% منهم يقولون إنهم لم يعرفوا المرشحة، و18.5% يقولون إنهم غير مقتنعين بالمرشحة، و14.8% يقولون إنهم يفضلون المرشحين عن المرشحات، و6.1% منهم يقولون: "لأنها لم تقدم لنا قط أية خدمات" (عسيلة، ص55).

كلما كانت الدائرة الانتخابية تتسم بالتقليدية والريفية كلما كانت صعبة على السيدات بسبب الثقافة والتعليم. أيضاً الثقافة السائدة في المجتمع المصري تميز بين الشؤون الخاصة والشؤون العامة وتؤكد أن دور المرأة ينحصر في العناية بالأسرة والمنزل بينما العمل العام هو الأساس للرجال. الثقافة الذكورية للمجتمع والتوقعات المجتمعية قد تكون معوقات للسيدات أثناء الانتخابات. كلما كان الناخب مثقفاً وكبيراً في السن زادت أرجحية قبوله للمشاركة النسائية والتصويت للسيدات. 29.1% يرون أن الثقافة تمثل تحدياً كبيراً للمشاركة النسائية (إيسيل ص48-54).

وبناءً عليه تمثيل النائبات البرلمانيات يبدو أكبر بالنسبة للمحافظات التي بها نسبة تعليم أكبر مثل القاهرة والجيزة والإسكندرية والدقهلية والشرقية، لهذه الأسباب، الدوائر الانتخابية التقليدية والريفية هي الأصعب بالنسبة للسيدات.

قلة الجلسات البرلمانية العامة والاعتماد على التغطية الإعلامية

بث الجلسات هو إحدى الطرق لعرض عمل النواب في البرلمان نيابةً من أجل ناخبيهم. وهي وسيلة مسالة أيضاً. مع ذلك اختار البرلمان الحالي أن يمنح البث بصورة مؤقتة حسبما قال رئيس المجلس: البرلمان "سيرفع الحظر المؤقت على البث المباشر لجلساته بعد انتهائه من مراجعة القوانين الموافق عليها منذ يوليو 2013، ... (الأهرام أون لاين، 2016). وحتى يتم رفع التعليق المؤقت، على النواب أن يجدوا وسائل لتوصيل الأعمال التي يقومون بها للشعب وبالأخص النائبات اللاتي يقع على كاهلهن عبء إثبات ما هن قادرات على فعله بالمقارنة مع نظرائهن من الرجال. في هذا السياق لجأ كل من النواب والمواطنين إلى الإعلام؛ النواب يهدفون للإعلان عن مجهوداتهم والمواطنون اتجهوا للإعلام لأنه المصدر الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يعرفوا نشاطات البرلمان ونوابه.

هيكل السُلطة الرسمي الموروث داخل البرلمان

عادةً هناك طبقات متعددة لهيكل السلطة الرسمي للبرلمان وغالبًا ما يكون موروثًا من أنظمة سابقة. بصورة رئيسية تنحدر السلطة من رئيس المجلس إلى نوابه إلى اللجنة العامة إلى لجنة الأخلاقيات ثم إلى جميع الأجهزة التنفيذية باللجان. يقوم رئيس المجلس بتقديم الأجندة بينما يتم إنهاء العمل البرلماني الجوهري من خلال اللجان. كان هناك مثال لامرأة واحدة تمكنت من الوصول إلى مناصب عليا وهي النائبة نوال عامر من برلمان 1964 والتي بقيت نائبة لست فترات حتي أصبحت أول نائبة لرئيس المجلس ولم تتولي اي سيدة بعدها هذا المنصب.

الحلول المقترحة بناءً على الخبرة الدولية وآراء الخبراء

التأكد من وجود توازن بين الجنسين في اللجان البرلمانية ولجان تقودها سيدات

إنشاء لجنة للسيدات يعطي مساحة للتأزر والعمل الجماعي، حيث إن "الدليل واضح على أهمية قيام السيدات بالترتيب معًا للتضامن والوعي النقدي وتنشيط المساواة بين الجنسين" (دومينجو، 51). مع ذلك لا يوصي آخرون بهذا، لأن القضايا بين الجنسين هي قضايا شاملة. في الوقت الحالي لا يوجد لدى البرلمان المصري لجنة للسيدات بسبب عدم وجود اعتقاد بضرورة وجودها. هناك تفضيل بأن تتم معالجة القضايا بين الجنسين بصورة شاملة، كما نلاحظ في مقال كريستين سامبل داخل هذا المنشور، أن عددًا كبيراً من السيدات في اللجان مطلوبات بقدر ثقافة الوعي بين الجنسين والالتزام بين الأعضاء من الذكور والإناث بهذا المنهج الشامل للنجاح.

السيدات القائدات حول العالم أقلية، يمثلن 21% فقط من المناصب في البرلمان (بالميري 2011، 19) كما لاحظنا أعلاه، تمثيل النائبات في قيادة اللجان التي تهتم بالقضايا "الناعمة" في مقابل القضايا "الحادة" التي عامة ما تتمتع بثقل ونفوذ (بورنر وماركس، 24). في البرلمان المصري الحالي، هناك امرأة واحدة فقط تقود لجنة؛ لجنة السياحة والطيران - لكي يتم تحقيق تقدم يجب على النساء الموازنة بين عضويتهم في اللجان المتنوعة لكي يتم تمثيلهن بصورة متساوية وتنظيم تعييناتهن في المناصب القيادية والمجموعات المؤثرة في البرلمان.

استكشاف تطورات اخري للتكتل نسائي وبناء جسور مع فئات السلطة

كما لاحظنا أعلاه، تم تنفيذ العمل لتقديم تكتل نسائي للبرلمان الحالي، ومع ذلك يجب إتمام أعمال إضافية لتطوير وجود هذا التكتل. تحتاج الفكرة أن تُبنى من الداخل أولاً. سيساعد التكتل على تنظيم العمل النسائي والتعاون، وسيوفر أداة للعمل والتنظيم الجماعي الذي قد يساعد النواب الحاليين والعاملين لترشيح أنفسهم في الجولات المستقبلية.

توجيه العملية القيادية لإصلاحات المساواة بين الجنسين والقيام بتفتيشات لمراقبة القواعد والإجراءات البرلمانية

مثل العديد من البرلمانات، فإن إجراءات البرلمان المصري وأوامره المستديمه تقدم بنوداً واضحة للنائبات والنواب للمشاركة بموجب شروط متساوية، وهذا يتضمن آليات رسمية لدعم فكرة المساواة بين الجنسين في التشريع والسياسة وأيضاً عمليات واضحة قليلة قد تؤثر على المشاركة المتساوية.

تنفيذ تفتيش على سياسات المساواة بين الجنسين أو تقييم ذاتي يتضمن توصيات لتحسين الإجراءات والقواعد من منظور جنسي قد يكون مفيداً في هذا الصدد. قد يقوم التكتل النسائي بعملية التفتيش على سياسات المساواة بين الجنسين إن تم تعزيزه.

نظام الكوطة المستمر أو ربما المتزايد لدعم تمثيل المرأة في البرلمان. كوطة المرأة على المقاعد الفردية وأيضاً آلية الكوطة على القوائم الحزبية تسمح للمزيد من التمثيل النسائي

نظام الكوطة ضروري لتمثيل السيدات كخطوة أولى، وكمسار سريع لدخول البرلمان. إنه شرط أساسي على المدى القصير ولكن هناك بعض المُمكنات الضرورية والشاملة على المستويين الجزئي والكلّي التي يجب أن تكون موجودة لتحقيق فاعلية أكبر. على المستوى الكلّي هناك احتياج لفرص متساوية لكل الجنسين للمشاركة في الحياة العامة وعلى المستوى الجزئي هناك احتياج لبناء طاقات أكبر للنواب المنتخبين، والدعم البحثي والإداري، وتأسيس التكتلات، ولجان نسائية مخصصة كمعايير اختيارية لمساعدة السيدات على أن يكون أكثر تأثيراً في القيام بأدوارهن كنائبات قادرات على مساءلة الحكومة وتمثيل ناخبيهن والتأكد من أن السياسات التي تم وضعها ومراجعتها تراعي الفروق بين الجنسين وتقود إلى إقرار حقوق المرأة.

¹ وتعرف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979، ما يشكل تمييزاً ضد المرأة وتضع جدول أعمال للعمل الوطني لإنهاء هذا التمييز: <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw>

² "هي" عبارة عن برنامج يعمل على تمكين النساء في الشرق الأوسط، وقام بعمله مع بعض المرشحات لانتخابات البرلمان تحت مظلة المجلس القومي للمرأة.

³ منشية ناصر والجمالية هي مناطق فقيرة تتسم بنزعة التصويت بناءً على الاستحسانات الأسرية والقبلية. عملت منى جاب الله من خلال حزبها السياسي على العديد من المشكلات المنزلية في المنطقة.

⁴ ارتبط عادة العديد من القوانين التي تخص حقوق المرأة بسوزان مبارك زوجة حسني مبارك لأنها اهتمت بقضايا المرأة والطفل. كان يُشار للقوانين بصورة عرضية على أنها قوانين سوزان مبارك.

- أبو زيد، كريومة (2016/11/8). "سيدات تحت القبة: ما تواجهه النائبة البرلمانية في برلمان ذكوري". رصيف.
<http://raseef22.com/politics/>
- أبو القمصان، (2016). النساء المصريات في الانتخابات البرلمانية لعام 2015.
<http://ecwronline.org/?=6788>
- العجاتي، محمد، والشرقاوي، شيماء. (أكتوبر 2016). "المشاركة السياسية للنساء في مصر". منتدى البدائل العربي.
أجنهورتي (2009). "تقييم البرلمان: الأهداف، الطرق، النتائج، التأثير". مؤتمر عن تقييم البرلمان: الأهداف، الطرق، النتائج، التأثير. تم تنظيمه بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي وASGP، جنيف، 22 أكتوبر.
- أهرام أون لاين (يناير 2016). "جلسات البرلمان المصري ستداع على الهواء بعد الانتهاء من مراجعة القوانين".
<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/181054/Egypt/Politics-/Egypt-Parliament-sessions-to-be-aired-on-TV-after.aspx>
- الصاوي (2011). الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية 2011. القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، البرنامج البرلماني.
- الشافعي (2012/6/16). البدء من اليوم، لم يعد هناك أم أيمن بعد، اليوم السابع، مستقاة من:
<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=706994&>
- عشور ورياض (2014/5/28). "سنة إنجازات في مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ونسب مشاركة متنوعة".
[www.alarabiya.net. www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/egypt/2014/05/28/6](http://www.alarabiya.net/ar/Arab-and-world/egypt/2014/05/28/6)
- مركز كارتر 2012. الانتخابات البرلمانية في مصر 2012/2011. تقرير ميدني عن كافة المراحل الثلاثة لتجمع الشعب للانتخابات. تشامبونكا، ليليان (2015) "السيدات يصعدن سلم القيادة السياسية في إفريقيا: هل السياسة تقود الممارسة؟ بحث عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(6)، 50-56".
- كوك، ستيفن (2016). "الكابوس المصري: حرب السيسي الخطيرة ضد الإرهاب". شؤون خارجية نوفمبر/ديسمبر، 110-120.
- دالبروب، درود، لينيتا فرينغال (2005). "الكوتة كمسار سريع للتمثيل المتساوي للسيدات" الجريدة السياسية للدفاع عن المرأة (1)، 48-26.
- (2016) "برلمان مصر 2016". 13 يناير <http://www.egynews.net>
- البرادعي، ليلي ودينا وفاء (2013). "السيدات في البرلمان المصري الثاني بعد الربيع العربي: هل تظن أن لديهن فرصة؟". جريدة دراسات المرأة الدولية، 14(3)، 42-63.
- البيهاري، هند (2016). "تمثيل المرأة في البرلمان الجديد هو الأعلى في التاريخ المصري"
Egypt Independent. <http://www.egyptindependent.com/news/women-s-representation-new-parliament-highest-egypt-s-history>
- الصاوي (2005). "العوامل الرئيسية في عملية سن القوانين للإصلاح الاقتصادي: تقييم لنقاط القوة والضعف للمشاركة في عملية صناعة القانون" مركز تطوير الأبحاث، زيف بون.
- الصاوي (2012) "السيدات في برلمان 2012: مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير" القاهرة: سيدات الأمم المتحدة".
- عصام الدين (2016). "النواب المصريون ينتخبون رؤساء جددًا للجان البرلمانية" الأهرام أون لاين.
<http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/1/246000/Egypt/Egyptian-MPs-elect-new-heads-of-parliamentary-comm.aspx>
- البيسا (فبراير 2016). "توجه المصريين ناحية المشاركة السياسية".
- جندي (2016). "حزب المصريين الأحرار يتحقق من أحد الأعضاء للاشتراك في كتلة مناصري السيسي البرلمانية".
الأهرام أون لاين - <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/164/180275/Egypt/Egypt-Free-Egyptians-Party-to-investigate-member-for-joi.aspx>

جور، سيراب (2016). "الانتخابات البرلمانية لعام 2015 في مصر" دراسات انتخابية، 44، 464-445.

حسان باهي (2015/10/17). "المشاركة في الانتخابات والاستفتاء بعد ثورة يناير: الرجوع للوراء"، المصري اليوم.
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/828477>

مرصد حقوق الإنسان (2013). تقرير مرصد حقوق الإنسان الدولي: مصر: مستمد من
<http://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/egypt?page=3>.

هتون، مالا (2003). "بعد الحصرية والشمولية السياسية في البرازيل: الجنس والعرق". بنك التطوير الأمريكي الدولي.

أنيديا (2005). المرأة في البرلمان؛ ما وراء الأرقام. ستوكهولم. المعهد الدولي للمساعدة الديمقراطية والانتخابية.

الاتحاد البرلماني الدولي (2008). تقييم البرلمان: أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات. جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي.
<http://www.ipu.org>

الاتحاد البرلماني الدولي (2014). المرأة في البرلمان: 20 عامًا من العرض. جنيف: الاتحاد البرلماني الدولي.
<http://www.ipu.org>

قمصان (2016). التمثيل في "تمكين المرأة من خلال البرلمان" دورة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة: القاهرة.

كروك ومنى لينا وبيبا نوريس (2014). "ما وراء الكوتة. استراتيجيات تعزيز المساواة بين الجنسين في المناصب المنتخبة". دراسات سياسية، النسخة 62، 20-2.

كروك ومنى لينا (2013). "النوع والانتخابات: مقاييس خاصة مؤقتة وراء الكوتة". منتدى السلام والوقاية من الخلاف، يناير.

ليفاي، رئيس المجلس (2012). حركات خاصة وأحزاب سياسية في البرازيل: توسيع الديمقراطية. النضال من أجل المحتمل وإعادة نسخ هياكل السلطة. العولمة، 9(6)، 798-783.

ماكلازين، لوريل (2012). "برلمانيات إندونيسيا جاهزات للقيادة، مؤسسة آسيا.
<http://asiafoundation.org/2012/04/25/indonesias-women-parliamentarians-are-ready-to-lead/>

ماسلين، جارد (2015). "قادة مصر البائسون في الانتخابات. تايم 22 نوفمبر.
<http://time.com/4123752/egypt-legislative-elections/>.

أوين (2012). ظهور وسقوط الرؤساء العرب للحياة. كامبريدج. صحافة جامعة هارفرد.

بالميري، سونيا (النصف الأول من عام 2011). "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمان الأسترالي. إنجاز مع مساحة للتحسن. ورقة بحثية. مركز الدراسات البرلمانية.

http://www.parliamentarystudies.anu.edu.au/pdf/publications/2011/Gender_Mainstreaming_in_the_Australian_Parliament.pdf

بالميري، سونيا (النصف الثاني من عام 2011). البرلمانات التي تراعي الفروق الجنسانية. منظور كوني للممارسة الجيدة. الاتحاد البرلماني الدولي، والتقارير ووثيقة رقم 2011-65.

<http://www.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf>.

صالح، ماجدة (2015/12/17). "انتخابات 2015 تتم مقارنتها كثيرًا مع الأربعة إنجازات السابقة" الوفد.
<http://www.alwafd.org>

سامبل (نوفمبر 2016). "مصر PEA، توصيات" تقرير للـGPG.

سامبل (28 نوفمبر 2015) "خبرات دولية، تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات". تقرير للـGPG.

سرحان، همام (2016/4/11). 89 امرأة في البرلمان المصري: حضور مؤثر أم مجرد مظهر؟

<http://www.swissinfo.ch>

سكوت ومكولفين (2014). الأنظمة السياسية: دليل الموضوع: برمنجهام: GSDRS، جامعة برمنجهام، إنجلترا.

شيفمان، بامبلا، نوزيرو ماداللا روتليدج، فيف سميث (1997). "سيدات في تكتل البرلمان من أجل العمل على إنهاء العنف" أجنده: تمكين المرأة من أجل المساواة بين الجنسين، رقم 36، 26-23.

UNIFEM (2005). "جنسنة الحوكمة الاقتصادية".

البنك الدولي (2009). تقييم برلماني: تحليل للأطر الحالية وتطبيقات على الدول المنتخبة، إم بي إيه كابستون، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. معدة لمؤسسة البنك الدولي.

<http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/LSEWBICapstoneReportFinal.pdf>

يون مي يونج (2011). "المزيد من السيدات في تشريعات تنزانيا: هل الأعداد مهمة؟". جريدة الدراسات الإفريقية المعاصرة، 29 (1)، 83-98.

سامبل، كريستين. (2017). " أمثلة دولية وأفضل الممارسات على دعم المساواة بين الجنسين في البرلمانات". الفصل التالي.

الفصل الثاني: أمثلة دولية وأفضل الممارسات على دعم المساواة بين الجنسين في البرلمانات

كريستين سامبل، خبيرة مؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة ومديرة سابقة للبرامج العالمية للهيئة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

1. المقدمة

يقدم هذا الدليل تجربة دولية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني بين البرلمانات في جميع أنحاء العالم. إن مفهوم هذا الدليل عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ينبع من تعريف الاتحاد البرلماني الدولي عن الأعمال التي "تضع القضايا الجنسانية في قلب السياسة العامة وقرارات البرنامج والهيكل المؤسسية وتخصيص الموارد" (بالميري 2011، 6). إن الهدف من تعميم مراعاة المنظور الجنساني برلمانياً هو إنتاج مؤسسة "تستجيب إلى احتياجات واهتمامات كل من الرجال والنساء في تراكيبها وعملياتها ونماذجها وفي عملها أيضاً" (بالميري 2011، 6).

يعتمد هذا الدليل على أبحاث أجريت بين الدول بناء على افتراض بأن مناصري المساواة بين الجنسين في مصر بوسعهم أن يستفيدوا من الوصول إلى التجارب الدولية في هذا المجال. من التحذيرات الهامة أيضاً أن هذه النظرة للتجارب الدولية لا تبطل دور الثقافة الوطنية في تحديد نقاط الإدخال ونماذج المشاركة النسائية. في الحقيقة، في السياق الثقافي الذي يعارض المساواة بين الجنسين، تظهر التجارب الدولية أن المرأة غالباً ما ينبغي عليها رسم مسار مختلف يمتثل إلى التوقعات الجنسانية – "بحيث يكون مناسباً ومتواضعاً ويمكن تطبيقه ويشارك في كل الأنشطة اليومية والنوعية" – وفي الوقت نفسه يزيد من ثقتهم بقدرتهم على قيادة الآخرين (كانيونجولو وآخرون 2016، 41).

تلعب السياسات الدولية دوراً هاماً أيضاً، حيث اتصفت الاختيارات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين بأنها فنية. وبناء عليه، فإن الوصول إلى الأبحاث والدروس المستفادة أمر مفيد ليس فقط بالقدر الذي يكون فيه صانعو القرار منفتحين على الاستماع والحوار والعمل بتلك القرارات.

من الضروري أن نراعي أن التغيير الهادف يحدث من خلال "تغيير السلوك ليس فقط بمجرد تغيير القواعد أو التراكيب". (مؤسسة شركاء الدوليين للحوكمة 2015، 3). من خلال مراعاة ذلك، يجب اختيار تعميم مراعاة المنظور الجنساني بناء على فهم الديناميكيات السياسية العامة وكيف ترتبط بالمساواة بين الجنسين. حتى التعديل "الصغير" الواضح في أحد جوانب الديناميكيات الجنسانية يستطيع إحداث حراك سياسي يؤثر على الجوانب الأخرى من السياسات البرلمانية. إضافة إلى ذلك، فإن الآثار الكاملة للإصلاح لن تكون واضحة من فورها، من المحتمل أن تكون هناك عواقب غير متوقعة على المدى الطويل.

2. الاستراتيجيات

2.1 المشاركة

إن دمج المرأة في البرلمان ليس كافياً وحده ليضمن اتخاذ سياسة تراعي الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني المؤسسي، إنه شرط مسبق وأساسي. بينما لا يوجد عدد معين يضمن إحداث تأثير فعال بواسطة المرأة على صناعة السياسة، من الواضح أن البرلمانات التي ليس بها مشاركة من المرأة أو مشاركة قليلة لديها سجل تعقبي ضعيف عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين.

من العوامل التي تؤثر على عدد السيدات المنتخبات في البرلمان هو نوع النظام الانتخابي القائم. على سبيل المثال، إن أنظمة الفوز بالأكثر أصواتاً والتوجه المتمركز على المرشح يقضي على المرشحات السيدات عند المقارنة بأنظمة التمثيل النسبي.⁵ إن نظام الكوتة هو جانب آخر من الإصلاح الانتخابي الذي يؤثر على درجة إدراج المرأة في البرلمان. حالياً، يوجد لدى ٧٧ دولة نظام للكوتة مطبقة سواء من خلال التشريع أو القوانين الدستورية (قاعدة البيانات الدولية لحصص المرأة 2016).

في حالة مصر، أسهمت الكوتة في حصول المرأة على أعلى نسبة تمثيل في البرلمان (14.9%) على الرغم من أن الرقم لا يزال أدنى من المتوسط العالمي وهو 22.9%. توفر التجربة الدولية عدداً من الحالات، حيث تحسنت نتائج انتخابات المرأة مع مرور الوقت حيث تعدلت الحصص وزادت قوتها. كشف البحث عن تشريع الكوتة في 80 دولة عن أن 37 دولة قد عززت من قوانينها للحصول على

تنفيذ أكثر فاعلية، من خلال زيادة نسبة الهدف وتطبيق عدد متزايد من المقاعد أو تطبيق تفويض بوضع حد للتمثيل للتأكد من أن المرأة غير متركزة في قاعدة القوائم (دهلرب وآخرون 2005).

التجارب الدولية:

يوجد لدى دولة بوليفيا انتخابات برلمانية منذ عام 1997. مع ذلك لم يحدث لحين الموافقة على دستور عام 2008- الذي رسخ للمساواة بين الجنسين كمبدأ ينطبق على جميع المناصب المنتخبة والعديد من المناصب المعينة - أن ضمت بوليفيا مناصب الدول في العالم بأعلى نسبة مئوية من السيدات المنتخبات (انظر الجدول أدناه). تتضمن العناصر الرئيسية للإصلاح الانتخابي:

- زيادة في الحصص إلى 50% لكلا المجلسين. إذا كانت القائمة مكونة من عدد فردي من المرشحين، فإن التفضيل يكون للمرأة.
- قواعد ترتيب المناصب رأسياً، بالتبديل بين المرشحين الذكور والإناث خلال القائمة.
- التوسع في الكوتة فيما وراء قوائم التمثيل النسبي ليشمل أيضاً مقاعد الفوز بالأكثر أصواتاً ينص على نسبة 50% على الأقل من المرشحين في الدوائر التي بها عضو واحد يجب أن تكون سيدات.
- (أطلس الحصص الجنسانية- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية).

المجلس الأعلى	المجلس الأدنى	العام
3.7	16.92	2005 (قبل الإصلاح الدستوري)
41.67	22.31	2009
47.22	53.08	2014

2.2 العمل الجماعي

يتحقق التقدم نحو المساواة بين الجنسين حتى في الحالات التي تكون فيها المرأة أقلية في المقاطعة. في الحقيقة، لا تؤكد الأبحاث الحالية كثيراً على "الكتلة الحرجة" (وهي الوصول لعتبة معينة من السيدات المنتخبات) أكثر من تركيزها على مفهوم "التصرفات الحرجة" (وتُعرف بأنها "المبادرات التي تغير وضع الأقلية وتؤدي إلى مزيد من التغيرات) (تشييلدس وكروك 2009). أظهرت التجارب المكتسبة من عدد من البرلمانات في أنحاء العالم أن المرأة (التي تعمل بعقلييات تشبه عقليات الرجال) تزيد من التأثير السياسي من خلال استخدام التحالفات الاستراتيجية والعمل الجماعي. "الأدلة واضحة على أهمية المرأة في التنظيم من أجل التضامن والوعي النقدي والنشاط في مجال المساواة بين الجنسين" (دومينجو 15). لا يتطلب التنظيم الجماعي من جميع سيدات البرلمان أن يشترك الأفراد في التزام واحد وهو المساواة بين الجنسين، بل يعتمد النجاح على "العمل الذي تقوم به مجموعة صغيرة من الأفراد شديدي الاهتمام وواسعي الحيلة، والذين يقدمون بالعمل الجماعي بأنفسهم أو يلعبون دوراً مركزياً في تعبئة الآخرين" (تشييلدس و بروك 2009)

في السياق البرلماني، يتعاون الأعضاء جزئياً فيما بين الأحزاب لتحقيق تشكيلة من المهام منها:

- تعزيز المبادرات التشريعية عن طريق تعريف الأجندة السياسية وتحديد الأولويات واقتراح وتحليل التشريع المقترح.

- تسهيل الوصول إلى الجماهير عن طريق رفع الوعي العام وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني مع التأكيد بصفة خاصة على مشاركة المرأة في القضايا التي تؤثر عليهم.
- مراقبة الامتثال مع الالتزامات التشريعية والتنفيذية نحو القضايا الجنسانية (جونز اليس وسامبل 15-16).

توجد اختلافات لا حصر لها بين التراكيب البرلمانية المخصصة للمنظور الجنساني، وعلى الرغم من أن هذه المجموعات تختلف حول أبعاد مثل الغرض والتركييب والعضوية والعمليات، إلا أنها جميعاً مشتركة بين الأحزاب وتندرج بصفة عامة في واحدة من الفئتين الشاملتين: اللجان والتكتلات. يعمل بعض البرلمانيين إما مع لجنة أو تكتل بينما يعمل آخرون مع كليهما ولا يزال آخرون لا يعملون مع أي منهما.

على الرغم من أن الخط الفاصل بين اللجان والتكتلات قد لا يكون واضحاً، فإن القاعدة العامة هي أن الأول يميل إلى أن تكون جهة دائمة ومعتمدة رسمياً، ومعروفة داخل هيكل اللجان البرلمانية الرسمي (جونز اليس وسامبل 17). بينما التكتل له مواقف مختلف، فهو أقل رسمية من اللجنة الجنسانية، وهو يُشكل بصفة عامة بمبادرة من السيدات ولا يندرج تحت القواعد التشريعية العامة.

2.2.1 اللجان الجنسانية/ المرأة

تشكلت اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين في أكثر من 30 دولة ولها صلاحيات تتضمن اقتراح

التشريعات ومراجعة التشريعات والموازنات ومراقبة تنفيذ القوانين وطلبات الإحاطة من مسؤولي الحكومة والتحقيق في الشكاوى (بالميري 2011، 40). يطلق على بعضها "لجان المرأة" بينما أعجب آخرون بمسمى "اللجان الجنسانية". وبينما يتعامل كلاهما مع القضايا المرتبطة بمصالح المرأة واحتياجاتها فإن البؤرة الخاصة لهذه اللجان "تعتمد بصفة رئيسية على فهم ورؤية أعضائها فيما يتعلق بهذه القضايا" (بورنر وماركس 40). إن نطاق هذه اللجان يختلف أيضاً اختلافاً بيناً، حيث أنشأ بعض البرلمانيين لجاناً متعددة الحقائق، بحيث تجمع بين القضايا الجنسانية وقضايا أخرى مثل الأسرة والأطفال وحقوق الإنسان والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية.

التجارب الدولية

يتضمن البرلمان المكسيكي لجاناً جنسانية في كلا المجلسين فضلاً عن لجنة مشتركة بين المجلسين تنسق العمل بينهما بهدف تعميم المنظور الجنساني في جميع أنحاء الإطار التشريعي. تتمتع اللجان الجنسانية بسلطات تشبه تلك التي تتمتع بها اللجان البرلمانية الأخرى، بما في ذلك مراجعة التشريع وعقد جلسات مشتركة مع اللجان الأخرى مثل الشئون الدستورية وحقوق الإنسان. تقدمت اللجان بعدد من الإصلاحات الكبرى عن قضايا تتضمن العنف والصحة والمشاركة السياسية، فضلاً عن ضمان أن تراعي الموازنة في حساباتها الاحتياجات الخاصة بالمرأة المكسيكية (سيرفا 25). وكجزء من الإصلاح، تصنف معلومات الإنفاق العام الاتحادي حسب الجنس ليسمح بتقييم واع للأثر المختلف الذي تحدثه الموارد العامة على المرأة والرجل. وخلال مناقشات الموازنة، يعمل أعضاء اللجان الجنسانية ولجان المساواة بين الجنسين معاً عن قرب مع سيدات أعضاء في اللجان المالية لتعزيز مقترحات تخصيص موارد لبرامج المرأة (جونز اليس و سامبل 38).

2.2.2 التكتلات الجنسانية/ والخاصة بالمرأة

فيما يشبه اللجان، فإن التكتلات هي وسائل حزبية لبناء إجماع معين. تتشكل تكتلات غالباً بمبادرة من مجموعة من السيدات الأعضاء اللاتي يعملن معاً لتعريف تركيبها وعمليات اتخاذ القرارات والعضوية والتفويض ومجال النشاط وبينما قد تكون المرونة ميزة، إلا أن الطبيعة غير الرسمية للتكتلات قد تتضمن أيضاً نقص الميزانية المخصصة وفريق العمل.

اكتشفت دراسة المقارنة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي أن التكتلات تتمتع بمقدار كبير من النجاح في تحقيق الإصلاحات التشريعية، خصوصاً تلك المرتبطة بالعنف القائم على النوع (بالميري 2011، 39-59). وبالمثل هناك مراجعة لتعميم المنظور الجنساني في دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي خلصت إلى أن التكتلات قد حققت مكاسب معينة من حيث "التأثير على السياسة والتشريع" و"تكوين الائتلاف حول قضية معينة" (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 90).

الخبرات الدولية

يُنظر إلى تكتل المرأة للمجلسين في برلمان أوروغواي على أنه واحد من أكثر البرلمانات نجاحاً في أمريكا اللاتينية. تشكل التكتل بناء على مبادرات من ثلاث سيدات أعضاء، يمثلن الأحزاب السياسية الثلاث في الدولة. كل من هذه البرلمانات كان له تجربة في الحوار داخل الحزب وفي التأييد الجنساني (جونسون 153). عمل التكتل على تحسين التشريعات المتعلقة بالعنف الجنساني، وتحسين صحة المرأة، وحقوق العاملات في المنازل وسجل المدينين بالنفقة الزوجية. كما سعى التكتل أيضاً إلى الحوار مع البرلمانيين وإشراك أعضاء برلمانيين من الرجال مما حقق التعاون من الرجال على نسبة 81% من مشروعات القوانين الخاصة بالجنسين المقدمة خلال الفترة ما بين 2005-2010 (جونسون 158). لاحقاً، قام التكتل بدور همزة الوصل بين البرلمان والجمهور. تتضمن نتائجه ما يلي:

- جلسة "محاسبة" سنوية، ترفع تقريرها إلى الجمهور عن الإصلاح التشريعي، تمثيلها للمرأة في أوروغواي، مطالب منظمات المرأة ومراقبة السلطات الأخرى للدولة (جونز اليس و سامبل 40).
- إنشاء صفحة "برلمان للمرأة" على الإنترنت داخل الموقع البرلماني في عام 2008 كمنصة لتأييد المشروعات من السيدات في أوروغواي وعملهن.
- حملة "المرأة، اقتراعك له صوت" والتي دعيت فيها السيدات من أوروغواي لتقديم مشاكلهن ومطالبهن ومقترحاتهن للنظر فيها من قبل الأحزاب من أجل وضع أجندة للفترة التشريعية التالية (جونز اليس و سامبل 29).

2.2.3 المسار الثالث

بالإضافة إلى اللجان والتكتلات، يوجد بديل ثالث لتحسين مشاركة المرأة وتأثيرها في البرلمانات. قد يتجنب البرلمان الهيئات المكرسة للمنظور الجنساني لصالح تعميم المنظور الجنساني عبر اللجان البرلمانية، وعلى

الرغم من أن المؤيدين يرون أن هذا الخيار يقلل خطر عزل مصالح المرأة، فإن أثره يعتمد على السيدات ذات المستويات الرفيعة فضلاً عن ثقافة الوعي الجنساني والالتزام بين الأعضاء والعضوات.

التجارب الدولية

ليس من الغريب أن أفضل حالات تعميم المنظور الجنساني المنسقة - كبدليل عن نموذج اللجان التكتلات - توجد في دولة مثل السويد، حيث تأصلت مبادئ المساواة بصفة خاصة في الثقافة الوطنية. في عام 2003، أنشأ البرلمان لجنة عمل رئيس المجلس لقضايا المساواة بين الجنسين (سننيميرو). ومنذ ذلك الحين، يوافق البرلمان على سلسلة من خطط المساواة بين الجنسين، بما فيها التزام بعدد من إجراءات تعميم المنظور الجنساني مثل خدمات رعاية الأطفال وتحديد مواعيد التصويت وإجازة رعاية الأطفال (سننيميرو).

2.3 القيادة البرلمانية

إن الفوز بالانتخابات هو الخطوة الأولى فقط لعضو شغوف بتعزيز المساواة بين الجنسين على المستوى البرلماني، بمجرد دخول البرلمان، يتكيف تأثير وفعالية الأعضاء بدورهم في اللجان والتسلسل العام للسلطات. حالياً تصل نسبة وجود المرأة إلى 22.6% من المشرعين في أنحاء العالم، إلا أن السيدات نسبتهن أقل في القيادة البرلمانية. بناء عليه، فإن الإحصائيات التي نشرها الاتحاد البرلماني الدولي بأن هناك 275 مجلساً (في 191) دولة مسجلة، ترأست المرأة فيها عدد 49 مجلساً (أي 17.8%) (الاتحاد البرلماني الدولي).

إن قيادة اللجان هي مجال آخر من المجالات الهامة التي يجب النظر فيها. إن رئيس أي لجنة هو الشخص المسئول عن رئاستها وأعمالها وتصريف أمورها، وبالتالي فهناك تأثير ضمني على العملية التشريعية فيها فضلاً عن كونها نقطة بداية محتملة لتولي مناصب سياسية أرفع. وفي هذا الجانب أيضاً تحظى القيادات النسائية بالأقلية، فهي تتراص فقط 21 في المائة من اللجان في جميع أنحاء العالم. (بالميري 2011، 19). علاوة على ذلك، فإن التصنيف القائم على الجنس يظهر عدم التساوي من حيث نوع اللجان التي يتولاها الرجال وتلك التي تتولاها النساء حيث تميل العضوات إلى قيادة اللجان ذات حقائب الأعمال "السهلة" (الرعاية الاجتماعية والأسرة والعمل والثقافة والتعليم) في مقابل اللجان الصعبة - مثل الشؤون الخارجية والأمن والدفاع والاقتصاد - التي تتمتع عادة بتقل أكثر ووجاهة أكثر (بورنر وماركس 24).

التجارب الدولية

عدد قليل من الدول هو الذي حدد أهدافاً أو أنصبة لمناصب القيادة البرلمانية. ينص الدستور الرواندي على أن تشغل المرأة ما لا يقل عن 30% من المناصب القيادية، ولكن عملياً هناك سياسة غير رسمية بالموازنة بين الجنسين بحيث تشغل المرأة منصب الرئاسة، ويقوم الرجل بمنصب نائب الرئيس والعكس (بالميري 2011، 21). وفي العراق، 25% من جميع المناصب محجوزة للمرأة (بالميري 2011، 18).

في معظم الحالات، يكون تركيب وقيادة اللجان مُحددًا من خلال التفاوض بين الأحزاب السياسية. هناك دراسة في مالاي ألفت الضوء على أن الأعضاء ذوي الخبرات المهنية السابقة ذات الصلة والمعرفة الفنية يكونون في أوضاع أفضل لتكوين فريق ضغط داخل أحزابهم وداخل الهيكل البرلماني الأشمل من أجل مناصب قيادة اللجان. على سبيل المثال، إن منصب رئيس لجنة الصحة في مالاي كانت ممرضة مجتمعية، بينما نائب رئيس لجنة الامتيازات لديه خلفية في الموارد البشرية (كانيانجولو وآخرون 34). إن أعضاء المؤتمر الحزبي للمرأة المشترك بين المجلسين (BBF) ينسقون فيما بينهم من أجل التأكد من أن على الأقل سيدة واحدة مدرجة في كل لجنة.

2.4 عمليات التشريع الجنساني والموازنة

وضع عدد من البرلمانيين إجراءات ومصادر تهدف إلى ضمان أن التشريع والموازنة الصادرة تراعي المنظور الجنساني. تأخذ العمليات الأكثر نجاحاً طريقة شاملة تتضمن الوصول إلى واستخدام التحليل القائم على الجنس والمراجعة الإجبارية وعمليات التأكد والأدوات العملية والإرشادات والدعم الفني المناسب (انظر القسم التالي).

الخبرات الدولية

وضع البرلمان الكمبودي أدوات ضمان مراجعة التشريعات المقترحة من المنظور الجنساني. وفي إطار مشروع الدعم التشريعي الكندي الكمبودي، تحددت عملية من خمس خطوات لتحسين التحليل التشريعي (بالميري 2012، 6):

- تحديد الغرض ونطاق العمل وتنفيذ القانون المقترح، التعرف على الجماعات الأكثر تأثراً بمشروع القانون المقترح وتداعياته المحتملة على الجنسين.
- قياس أثر مشروع القانون إن أمكن واستخدام البيانات المصنفة بحسب الجنسين ولكن إذا لم يكن ذلك ممكناً، النظر فيما يمكن أن يستخدم.
- طرح أسئلة معينة تتعلق بالصياغة القانونية والتأكد من استخدام لغة واضحة وسهلة ومحايدة من حيث المنظور الجنساني.
- طرح أسئلة تتعلق بالإدارة والتكاليف والتشريعات والتعليم العام والنظر فيما إذا كانت المرأة ستشارك في هذه العمليات أم لا.
- المراجعة الثنائية على الأمر-التأكد من أن موضوع المنظور الجنساني قد أثير في جميع مراحل التحليل.

2.5 الموارد الفنية وبناء الكفاءات

في ظل المطالب المتصاعدة على الوقت - وفي كثير من الحالات - الخبرات المحدودة في التحليل بناء على المنظور الجنساني، يحتاج الأعضاء إلى دعم فني من أجل تحسين مبادرات المساواة بين الجنسين تحسيناً فعالاً. في هذا الصدد، توسع البرلمانيين إنشاء بنية تحتية من الموارد البشرية - من خلال تعيين الفعال والاحتفاظ بالمعنيين والتدريب - على الكفاءة في التحليل التشريعي والموازنة الذين يراعيان المنظور الجنساني. في بعض الحالات، يختار البرلمانيون التأكد من أن مهارات المنظور الجنساني معتمدة على جميع أفراد فريق العمل بينما آخرون - مثلما ناقشنا أدناه - يركزون على جهود تأسيس وحدات متخصصة.

الخبرات الدولية

في 2009، أنشأ البرلمان الكوستاريكي الوحدة الفنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وهي معنية "بتعزيز وتخطيط واقتراح وتوجيه وتقوية ومراقبة تعميم المنظور الجنساني في العمليات البرلمانية" (بونر وماركس 42). ترفع الوحدة تقاريرها مباشرة إلى الهيئة التنفيذية في البرلمان وتقدم الاستشارات الفنية إلى الأعضاء واللجان من أجل تطوير التشريعات فضلاً عن التدريب على تعميم المنظور الجنساني. كانت الوحدة الفنية المعنية بالمساواة بين الجنسين نصيراً حيوياً لتطور وتمرير المعالم الرئيسية لسياسة المساواة (2013) في البرلمان والتي تلخص أنشطة تعميم المنظور الجنساني والتزاماته من حيث التشريع البرلماني والمراقبة والإدارة.

بعض البرلمانات لديها توجيهاً وأدوات لبناء كفاءة فريق العمل البرلماني وأعضائه على تحليل المنظور الجنساني. هناك مثالان على ذلك وهما: البرلمان الجنوب أفريقي "المسائل المالية: المرأة والموازنة الحكومية" و"إرشادات الموازنة من المنظور الجنساني" في برلمان رواندا (بالميري 2011، 36). نظم برلمان غانا تدريبات مراعاة المنظور الجنساني لفريق العمل في البرلمان. يتضمن دليل التدريب على المنظور الجنساني لدولة غانا نماذج عن مفاهيم المنظور الجنساني وتعميم المنظور الجنساني والموازنة الخاصة به (المركز البرلماني).

2.6 القواعد والإجراءات البرلمانية

إن معظم البرلمانات مضطرة إلى تعديل إجراءاتها والأوامر الدائمة من أجل التأكد من أن الأعضاء والعضوات قادرون على المشاركة في ظل ظروف متساوية. لمراجعة القواعد الرسمية لبرلمانات أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تبين أن ظروف العمل، "لا تراعي في اعتبارها التواجد الزائد للمرأة ولا يعزز المساواة بين الجنسين بين الأعضاء" (بورنر وماركس 53). تكررت هذه التجربة في المقابلات التي أجريت مع عضوات في برلمان المجلس الوطني التأسيسي التونسي التي ألفت الضوء على الحاجة لهيكل وتنظيم أكثر رسمية - بما في ذلك أجنادات وجدول الجلسات مسبقاً-لتسمح بتحقيق المسؤوليات التشريعية والانتخابية والعائلة (المعهد الديمقراطي الوطني 15). على سبيل المثال، ذكر الأعضاء أن الجلسات المؤجلة قد تتأخر إلى المساء وتسبب مشاكل أمنية للعضوات، بينما جدول المواعيد غير المتوقع يعوق السفر إلى الدوائر الانتخابية والزيارات المنزلية (المعهد الديمقراطي الوطني 2012).

بالإضافة إلى المواعيد التي صيغت بشكل رسمي وراعت المنظور الجنساني، فإن الأنواع الأخرى من القواعد والإجراءات التي تراعي المنظور الجنساني تتضمن مدونة قواعد السلوك وسياسات التحرش الجنسي وإجازات رعاية الأسرة وقوانين للأمهات المرضعات وتسهيلات رعاية الأطفال.

تكشف الدراسة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي عن عشرة أبعاد رئيسية تكشف أن أقلية من البرلمانات تبنت السياسات التي تراعي المنظور الجنساني (بالميري 2011، 91).

السياسة	% نعم	% لا
الجلسات متفقة مع التقييم المدرسي (82)	39	81
ترتيبات خاصة للأمهات المرضعات (83)	27.7	68.7
الإقامات الطويلة في المقاطعات (65)	23.1	76.9
عدم استكمال الجلسات المسائية (83)	21.7	77.1
مرافق رعاية الأطفال المقدمة في البرلمان (86)	20.9	77.9
ساعات عمل مرنة (75)	18.7	81.3
بدلات سفر لأفراد العائلة ما بين المقاطعة والبرلمان (81)	16	82.7
المساعدة المالية للبرلمانيين من أجل رعاية الأطفال (82)	8.5	90.2
حجرة المعيشة (81)	6.2	91.4
التوكيل بالتصويت لأعضاء غائبين بسبب مسؤوليات رعاية الأطفال (85)	5.9	92.9

من الصعب جداً قياس وإبطال القواعد غير الرسمية المعمول بها داخل أي برلمان. ألفت العضوات الضوء على سيطرة "الثقافة" المؤيدة للرجال وتعيينهم في اللجان والتحدث في الجلسات العامة وأن صناعة القرار "الفعلية" قد تحدث خارج البرلمانات في مناطق مثل (الأندية أو المطاعم) حيث تكون فيها النساء غائبات.

التجارب الدولية

كخطوة مبدئية رئيسية، وضع بعض البرلمانيين عمليات تدقيق تعاوني على المنظور الجنساني لفحص الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة في حالة المساواة في البرلمان، ووضعوا أساساً قاعدياً جنسانياً وخطة عمل.

أجرى برلمان دولة مولدوفيا عملية تدقيق على المنظور الجنساني في عام 2015 والتي ألفت الضوء على العقبات التي تقف أمام الفاعلية مثل: سوء تمثيل المرأة كسيدة ترأس المجلس، أو تشغل نائب رئيس المجلس أو أمينة اللجان، سوء تمثيل المرأة في اللجان الدائمة ذات الحقائق الصعبة، نقص القواعد والإجراءات البرلمانية التي تعزز الإجراءات المنتظمة والصلبة لتبني المساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية للرجال والسيدات في الحياة البرلمانية، نقص القوانين التي تتعلق بغياب النواب من البرلمان في حالة إجازة رعاية الأسرة، نقص التحليل الجنساني لمشروعات القوانين والمقترحات (برنامج تطوير الأمم المتحدة).

إن كلا المجلسين في البرلمان الكندي قد تبنا سياسات التحرش الجنسي التي تنطبق على الأعضاء وفريق العمل والمتطوعين. تغطي السياسات كلاً من منع وحل مشاكل التحرش (بارنيس ومون ريفارد 4).

2.7 التحالف مع حركات المرأة

إن تأثير بعض المشروعات يمكن تعزيزه من خلال الدعم من المرأة من خارج الدولة. إن حركات المرأة، على سبيل المثال، تمثل تحالفاً رئيسياً لتحقيق قوانين المساواة بين الجنسين. عرفت إحدى الدراسات التي تقارن بين قوانين العنف القائم على الجنس في 70 دولة على قوة حركات المرأة باعتبارها أهم العوامل التي تفسر التغيير في وضع السياسات (هوتون وويلدون). إضافة إلى ذلك، فإن أعضاء المجتمع المدني بوسعهم إثبات فاعليته في رفع الوعي بشأن أهمية مشاركة المرأة في السياسات وتعبئة الدعم لحملات انتخاب المرأة.

التجارب الدولية

بعد نضال دام 12 عاماً، استطاعت منظمات المجتمع المدني بقيادة منسقة المرأة وبالتحالف مع شبكات أعضاء المجالس المحلية من السيدات والبرلمانيات إصدار "قانون ضد العنف السياسي والتحرش ضد المرأة" - هو الأول من نوعه في العالم. كتب القانون ليتناول عشرات من الحالات الموثقة لسيدات سياسيات يتعرضن للعنف والتهديدات من أفراد يسعون إلى تقييد حقوقهم السياسية. وما بين 2000-2005، سجلت 117 حالة أكثرها سيدات عضوات في المجالس تعرضن لضغط للاستقالة من مقاعدهن لصالح بدلاء من الذكور (اجوير 2010).

قدم المجتمع المدني البرلمانيات بدعم ساحق خلال عملية التأييد التي استمرت 12 عاماً من خلال التوثيق وتقرير الحالات وتقديم الدعم والانتباه إلى الضحايا وتعبئة الرأي العام الوطني والتدخل مع التحالفات الدولية. إن التشريع الصادر في 2012 ينص على سجن مدته 2-5 سنوات لأي شخص يضطهد أو يتحرش أو يهدد سيدة منتخبة أو سيدة تمارس مهام عامة ويفرض عقوبة مدتها 3-8 سنوات على العدوان البدني أو النفسي أو الجنسي.

2.8 دور البرلمانيين من الذكور

إن تعميم المنظور الجنساني يتناول احتياجات ومصالح كل من الرجال والنساء. يجب عدم النظر إليه باعتباره مهمة خاصة بالنساء فقط، يتحمل الرجال أيضاً مسؤولية تعزيز المساواة بين الجنسين. إن العمل مع الرجال أمر ضروري لضمان ألا تصبح "قضايا المرأة" هي أصداء لمجالس المرأة التي تتحدث عن المرأة. بدلاً من ذلك، وحيث إن الرجال يشغلون معظم المناصب الرفيعة في البرلمانات، فإن دعمهم أمر حيوي. إن مشاركة الرجال هامة من أجل تقليل خطر المقاومة النابعة من سوء الفهم أو الشعور بالإقصاء.

الخبرات الدولية

في عام 2006، أصدر المنتدى البرلماني للمرأة في رواندا قانون العنف القائم على الجنس يليه عملية تعاونية تضمنت تحالفاً مع المجتمع المدني ومؤتمراً وطنياً وحملة إعلامية ومشاورات عامة. تضمنت عملية المشاركة الاستراتيجية للمنتدى البرلماني للمرأة العمل مع ذكور لإعادة صياغة العنف القائم على الجنس بحيث لا ينظر إليه باعتباره تهديداً للمشرعين الذكور، وإنما وسيلة لحماية الأخوات والبنات (ويلبر). وخلال فترة شهرين في عام 2005، قام 76 عضواً (71% من إجمالي الأعضاء) بزيارات ميدانية لتحسس الرأي العام على القانون وطلب التعليقات من المواطنين (بيرسون 24). تقريباً نصف الأعضاء المشاركين كانوا من الرجال. إضافة إلى ذلك، فإن المنتدى البرلماني للمرأة في رواندا قد شكل لجنة تشاورية تضمنت رجالاً وسيدات لإعداد القانون من خلال سلسلة من الجلسات الشهرية. عند تقديم مشروع القانون للنقاش في أغسطس 2006، تضمن الرعاة المشتركين للقانون وعددهم ثمانية أربعة منهم رجال.

⁵ يتكون النظام الانتخابي للبرلمان المصري حالياً من 448 مقعداً للفوز بالأصوات الأكثر و120 تمثيلاً نسبياً ("القائمة") و28 مقعداً تنفيذياً معيناً وهذا ليس في صالح انتخاب المرأة. لمراجعة التغيرات الانهائية للأنظمة الانتخابية وأثرها على انتخابات المرأة، انظر الإصدارين الصادرين عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدات الانتخابية: "تصميم النظام الانتخابي" و"تصميم المساواة: أفضل تصميم، والمتوسط وتشكيلة الأنظمة الانتخابية غير المواتية والحصص الجنسانية".

- Aguirre, L. 2010. *Bolivia: Mujeres, las afectadas por la violencia política* <http://www.redsemlac.net/index.php/violencia-de-genero/item/469-bolivia-mujeres-las-afectadas-por-la-violencia-politica>
- Barnes, A and Munn-Rivard, L. 2013. *Gender Sensitive Parliaments: 1. Advancements in the Workplace*. Ottawa: Library of Parliament.
- Borner, J and Marx, J. 2011. *Parlamentos Sensibles al Genero: El Estado de la Cuestion en America Latina*. Stockholm: International Institute for Democracy and International Assistance.
- Centemero, E. 2014. *Assessing the Impact of Measures to Improve Women's Political Representation* Council of Europe Parliamentary Assembly, Ref 4079.
- Cerva, D. 2015. *Mas Alla de los Numeros: Las Mujeres Transforman el Poder Legislativo: Mexico*. United Nations Development Program.
- Childs, S. and Krook, M. 2009. *Analysing Women's Substantive Representation: From Critical Mass to Critical Actors*.
- Dahlerup, Drude & Lenita Freidenvall 2005 *Quotas as a 'Fast-Track' to Equal Representation of Women*. International Feminist Journal of Politics, 7(1), 26-48.
- Domingo, P., Holmes, R., O'Neil, T., Jones, N., Bird, K. Larson, A., Presler-Marshall, E., and Valters, C. 2013. *Women's voice and leadership in decision-making Assessing the evidence*. London: Overseas Development Institute.
- Global Database for Quotas for Women, consulted 8 September 2016, <http://www.quotaproject.org/>
- Global Partners Governance. 2015. *Enabling Change: A Behavioural Approach to Political Programming*. London: Global Partners Governance.
- Gonzalez, K and Sample, K. 2010. *One Size Does Not Fit All: Lessons Learned from Legislative Gender Commissions and Caucuses*. Lima: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) and National Democratic Institute (NDI).
- Htun, M and Weldon, S. 2012. *The Civic Origins of Progressive Policy Change: Combating Violence against Women in Global Perspective, 1975 – 2005*. American Political Science Review, 106, pp 548--569.
- International IDEA. Atlas of Electoral Gender Quotas. June 2014 <http://www.idea.int/publications/catalogue/atlas-electoral-gender-quotas>
- Inter-Parliamentary Union. *Women Speakers of National Parliaments: History and the Present*. Database consulted 27 May, 2016. <http://www.ipu.org/wmn-e/speakers.htm>
- Johnson, N. 2014. *La Bancada Femenina en Uruguay: Un Actor Critico para la Representacion Sustantiva de las Mujeres en el Parlamento*. America Latina Hoy. 66, p. 145-165.
- Kanyongolo, N, O'Neil, T and Wales, J. 2016. *Women and Power: Representation and Influence in Malawi's Parliament*. London: Overseas Development Institute.
- National Democratic Institute. 2014. *Gender Assessment of Tunisia's National Constituent Assembly*.
- Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE). 2013. *A Comparative Study of Structures for Women MP's in the OSCE Region*. Warsaw: Organisation for Security and Cooperation in Europe.
- Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE). 2016. *Compendium of Good Practices for Advancing Women's Political Participation in the OSCE Region*. Warsaw: Organisation for Security and Cooperation in Europe.
- Pearson, E. 2008. *Demonstrating Legislative Leadership: The Introduction of Rwanda's Gender-Based Violence Bill*. Initiative for Inclusive Security.
- Palmieri, S. 2011. *Gender Sensitive Parliaments: A Global Review of Good Practice*. Reports and Documents No. 65. Geneva: Inter-Parliamentary Union.
- Palmieri, S. 2012. *Gender Mainstreaming in the Australian Parliament: Achievement with Room for improvement*. Research Paper. Parliamentary Studies Centre, Australian National University.
- Parliamentary Centre. 2009. *Gender Training Manual for the Parliament of Ghana*. Ottawa.
- United Nations Development Program. 2015. *The first Gender Audit Report of the Parliament of the Republic of Moldova was presented*. Press Release: <http://www.un.md/viewnews/366/>
- Wilber, R. 2011. *Lessons from Rwanda: How Women Transform Governance*. Solutions Journal. Volume 2, Issue 2.

الفصل الثالث: أنثى بمحض الصدفة، وسياسية عن عمد: منظور شخصي

جوردانا كوميتش، هي نائبة رئيس المجلس الوطني لجمهورية صربيا.

مقدمة

ما معنى أن تكوني امرأة ومنخرطة في السياسة؟ كيف ولماذا يحدث هذا؟ هل اختارتنى السياسة، كأنتي، أم أنني قد اخترتها؟

في الواقع، اشترك المرأة في السياسة ابتكار. على الرغم من أننا كنا نتمتع "من حيث المبدأ" بالحق القانوني في المشاركة لثلاثة أو أربعة أجيال، لكن في العديد من السياقات نحن أول جيل نساء يقول "نعم أريد أن أكون سياسية، السياسية تخص حياتي في مجملها، إنها تشكل حياتي بصورة يومية وأريد أن أعبر عما أفكر فيه بشأنها، أنا شخص لديه إرادة حرة وأريد ممارسة تلك الإرادة". على الرغم من أن الموضوع يبدو سهلاً وبسيطاً، وبالأخص حين تكون المشاركة النسائية في السياسة حقاً قانونياً في معظم مناطق العالم، إلا أن من يحاولن ممارسة هذا الحق غالباً ما يواجهن الحقيقة القديمة القائلة بأن الأمور ليست بالسهولة التي تبدو عليها في بداية الأمر.

على الرغم من أننا جميعاً نحيا في نفس الكوكب، تختلف السياقات من دولة لأخرى ويتنوع مستوى ثقافتنا وتطورنا السياسي، في بعض مناطق العالم، ظلت الحياة السياسية تتطور لقرون، وأصبحت الأحزاب السياسية قادرة على إصلاح نفسها على مر العقود، وحازت الجمعيات على فرصة النظر إلى تواجد المرأة في السياسة كشيء طبيعي وجيد ومعتمد، أما بعض الدول الأخرى – للعديد من الأسباب – كان لديها فرص أقل لتحقيق المساواة وتسهيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، وعلى الرغم من هذا، لا تزال هناك المزيد من القواسم المشتركة بين نساء العالم أكثر من الاختلافات وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تُوجب على السياسيات أن يعلنن المزيد للتعاون وتبادل الخبرات بهدف توفير وقتهن، ودعم بعضهن بعضاً، والتعلم من بعضهن. حين نتكلم عن النساء في ساحة العمل العام أو نتكلم عن حياة سياسية في أي مكان في العالم، سنجد أموراً توحدنا أكثر من تلك التي تقسمنا – لدينا الكثير من الأمور المشتركة ونواجه نفس العقبات والمميزات، إذ نمضي قدمًا في رحلتنا السياسية.

يكشف هذا المقال رحلتي السياسية كمرأة مشتغلة بالسياسة في بيئة الصراع وما بعد الصراع وأسعى فيه لتحديد بعض الآليات التي يمكن للرجال والنساء اتباعها لجعل الحياة السياسية ساحة عمل تتسم بالمساواة للجنسين بصورة أكبر.

بداية الرحلة السياسية

بالنسبة للعديد من السياسيين – وبحسب حالتي – تبدأ رحلة السياسة في حزب سياسي.

في العديد من المجتمعات الحزب السياسي هو مكان له هيكل ونظام وفيه حوار، وفيه يعرف كل شخص ما سيحدث لاحقاً، ومعايير العضوية، وكيفية إقامة حوار حول المسائل المختلفة، وفي سياق مشاركة المرأة السياسية، كيف تتم معاملة المرأة بمجرد اشتراكها في حزب. في أحزاب أخرى، يُتوقع من الأعضاء اتباعهم نظاماً انضباطياً ليقبل من الحوار والجدل، وفي العديد من الأحزاب، وعلى الرغم من احتمالية تطورها، هناك أشخاص لديهم تأثير قوي على الممارسات الداخلية – غالباً بصورة غير رسمية – وأحياناً يُقوضون القواعد الحالية أو الممارسات المتوقعة.

على الرغم من أن النساء موجودات في معظم الأحزاب السياسية المذكورة أعلاه، قلة منهن يعشن الحياة الحزبية من موقع صانعة القرار، إضافةً إلى ذلك وعلى الرغم من أن خبرات المرأة الاقتصادية والثقافة تختلف من دولة لأخرى – أو من حزب لآخر – إلا أن القاسم المشترك لدى الأغلبية هو النضال لإثبات أنهن على نفس القدر من الجودة (وأحياناً أفضل) لتناول الشؤون العامة.

سياقات مختلفة وتحديات متشابهة

لا يمكننا أن ننكر أن النساء في مصر والأردن وبولندا وإنجلترا وصربيا – أو أي عدد من دول أخرى – لديهن خلفيات مختلفة تماماً وسياقات مختلفة تماماً يعملن بداخلها، ومع ذلك فإنهن يتشاركن في خاصية

مشتركة؛ غالبًا ما يُنظر إليهن على أنهن دخيلات وجدن أنفسهن في ملعب الرجال دون معرفة قواعد اللعبة دون أن تُقدّم لهن فرصة متساوية من حكم المباراة، ويكون لديهن هدف بعيد الأمد لتغيير قواعد اللعبة كي يصبح الملعب ساحة متساوية الفرص. لذلك في حين تختلف السياقات، إلا أن النساء غالبًا ما يتشاركن نفس الدافع؛ "أنا إنسان حر ولدي حقوق وحرية لأغير عالمي للأفضل".

في سياق الصراع أو ما بعد الصراع غالبًا ما تجد المرأة المشتغلة بالسياسة تتصارع تقريبًا مع نفس القوالب النمطية مثل زميلاتها في بيئة آمنة ولكن تكون هناك مهمة إضافية ضخمة – غالبًا ما تكون هي من يلعب دور صانع السلام ومقدم المصالحة "والأم المؤسسة" للحوار كأداة استراتيجية رئيسية للديمقراطية في المجتمع.

تفعل النساء في مجتمعات ما بعد الصراع تقريبًا كل شيء تفعله زميلاتهن في المجتمعات الآمنة بالإضافة إلى مهمة أخرى ضخمة لا غنى عنها لمستقبلها وأمتها. يجب أن تكون صانعة سلام، وبانية أمة، ومُصلحة حزبية، ومقاتلة عن مؤسستها – وبالطبع – ابنةً وأماً وأختًا وزوجةً وربةً منزل ومُستمعةً ومعلمةً؛ أو ببساطة يجب أن تكون امرأة خارقة، ومع ذلك لكي تنجح، يجب على الرجال والنساء التشارك في مهام هامة – لا يتعلق الأمر بتفويض سلطة الرجال في السياسة أو الأحزاب السياسية، بل يتعلق بالمشاركة في المسؤولية من أجل المستقبل. نحن كنساء لدينا الحق في المساهمة في رؤية المستقبل وتشكيله مع الرجال والعمل معهم على قدم واحدة من المساواة.

المعوقات

تكشف المقالات الأخرى في هذه الدراسة عن العديد من المعوقات التي تواجه النساء الراغبات في المشاركة في السياسة وبعض الطرق التي يمكن استخدامها للتغلب عليها. بحسب خبرتي، تتضمن التحديات الرئيسية ما يلي:

- فرضية أن المرأة تنجح فقط بمساعدة الكوثة وأنها تشارك في السياسة فقط بسببها. هذا صحيح بقدر ما؛ فالعديد من النساء يستطعن الحصول على منصب كسياسيات منتخبات فقط من خلال الكوثة، مع ذلك دون مجهود منظم لإنشاء مجتمع لا تكون فيه الكوثة ضرورية، لا تزال المرأة تمثل عنصرًا مهمًا لتحقيق تمثيل متساو بين الجنسين.
- تصوّر النساء على أنهن أقل قدرة بشكل جوهري – من حيث المعرفة والمهارات والشخصية والطاقة – على التعامل مع الحياة السياسية. التعليم – للرجال والنساء – هام للتغلب على هذا العائق.
- الاعتقاد بأن المرأة المشتغلة بالسياسة تهمل أسرتها وأولادها ولا تستطيع عمل توازن بين حياتها الشخصية والسياسية. هذا تحدّي للنساء الباحثات عن مهن في كافة القطاعات ولن تتم معالجته بشكل كامل حتى يتم تشارك مسؤوليات الحياة الأسرية بصورة متساوية بين الرجل والمرأة داخل المجتمع.
- تشييء المرأة (أي جعلها مجرد شيء). على الرغم من أن مظهر رجال السياسة أمر تندر مناقشته، إلا أن مظهر المرأة المشتغلة بالسياسة وجاذبيتها وأناقته قد يكون مسألة جدل واسعة. نجد هذه المشكلة أيضًا حتى في الديمقراطيات المتطورة، وهو يتطلب تغييرًا مجتمعيًا جوهريًا قبل أن يتم التغلب عليه بصورة كلية.
- التوتر الموجود بين النساء. لا يجب أن نأخذ التضامن النسائي على أنه من المسلمات – بل يجب بناؤه على أساس من المصالح المشتركة، ومشاريع حزبية لا خلاف عليها وأفكار مشتركة وحوار حذر وراق للوصول إلى موافقة جماعية.

خطة شخصية وتنافس على الأدوار

سواء كان دخولنا للسياسة من خلال حزب سياسي أو من خلال إحساس بالدعوى الشخصية أو من خلال دعوة أو تشجيع أحدهم، نحتاج أن تكون لدينا خطة شخصية. أيًا كان السياق، نحتاج رؤية لمكاننا في السياسة والدور الذي يناسبنا كي نلعبه في عملية اتخاذ القرار. لتحقيق هذا، علينا أن نعرف ما هي المميزات والعوائق التي نواجهها.

يمكننا تبني عدد من المناهج لتشكيل هذه الخطة:

- اسأل نفسك إن كانت إحداهن قد خاضت نفس الرحلة، وتناقشي معها في المزيد من التفاصيل. يمكنك إلقاء نظرة على الأمثلة من الماضي – من ألهمك وكيف أمكنهم تحقيق ما حققوه؟ كيف فشل من أحبطوك؟
- فكري في المستقبل بشأن تطلعاتك السياسية آخذةً في الحسبان نجاحات وإخفاقات الأخريات. إن التعلم من دروس الآخرين ومعرفة الدوافع والطموح بالنسبة للنساء تحديدًا له أهمية حيوية أمام العدد المتزايد من العوائق التي تواجهها المرأة أثناء الدخول في الحياة السياسية.

- كوني على دراية بالقواعد. افهمي كيف يتم تطبيقها ولاحظي تطبيقها العملي. إن كانت القواعد – سواء المكتوبة أو غير المكتوبة – تعامل النساء والرجال بصورة مختلفة، تأكدي من درايتك بها وحاولي معرفة لماذا حدث هذا. قومي بتحديد طرق للتغلب على العوائق بأساليب فعالة وشفافة.
- حددي أصدقاءك وحلفاءك واعلمي معهم لتشكيل الخطط المستقبلية.

هذه هي الخطوات الثلاث الرئيسية التي يجب عليك اتباعها أثناء التنافس على منصب:

- عبّري عن طموحك؛ غالبًا ما يُفترض أن النساء أقل جزمًا من الرجال؛ لذلك يجب عليك الإعراب عن أهدافك وأغراضك بوضوح.
- نظمي دعمك جيدًا؛ فريقك سواء داخل أو خارج الحزب يجب أن تكون لديه الدافعية للعمل معك ومن أجلك لأنك تستحقين. تأكدي من وجود رجال ونساء يعملون معك وعاملهم بمساواة بهدف إظهار نموذج جيد.
- ابني حوار مشترك؛ تحدثي مع الأشخاص الذين تحاولين كسب أصواتهم وأُنصتي لهم أظهري أنك تفهمينهم كي تكسبي ثقتهم. بحسب خبرتي في المجتمعات ذات الحوار العام أو المؤسسي المحدود، هناك ضجة دعائية أكثر من تبادل الآراء، وخوف أكثر من الإرادة الحرة. ولأن صوت المرأة غالبًا ما يكون غير مسموع في هذه المجتمعات، فإن صوت المرأة الواضح بإمكانه إطلاق الحوار الأصيل. يمكن للنساء غالبًا أن يكن أول من يظهر التعاطف والموازرة والفهم الضروري للصق أطراف مجتمع ناجح معًا.

الشخصي سياسي: دراسة حالة صربية

بحسب خبرتي في صربيا تعلمت أن القدرة على الاعتماد على الخبرة الشخصية لا تقدر بثمن عند السعي للاشتغال بمهنة السياسة.

حين انضمت للحزب الديمقراطي في صربيا عام 1990م – العام الذي اختتم نظامًا شيوعيًا حزبيًا واحدًا في يوغوسلافيا السابقة – كنت عالمة فيزياء في الجامعة، وأمًّا لطفاين، وكنت أتطلع لمستقبل مستقر كأم وامرأة أكاديمية. على الرغم من ذلك فإن الأحزاب الحاكمة لجمهوريات يوغوسلافيا السابقة كانت تستعد للحرب – أعمال العنف الوحشية التي تم توثيقها، وجرائم حرب، والماسي التي تبعتها.

انضمت لحزب المعارضة وشننت حملة للحقوق الأساسية وحرية التعبير والانتخابات الحرة وإنهاء الأعمال الوحشية وقمت بدعم كل المتأثرين بالصراع المسلح. كان تأسيس منظمة حزبية واحدة من أصعب أجزاء حياتي الحزبية، إذ قمت بالسفر عبر صربيا باحثًا عن أناس راغبين في الانضمام للحزب. على مدار التسعينيات كان يتم القبض علينا وضربنا عند الاعتراض، ولكننا نجحنا في كسب 50 مجلسًا بلديًا من أصل 175 بحلول عام 1996م. من أواخر مارس حتى أوائل يونيو 1999م، قامت دول حلف الناتو بقصف صربيا. حين انتهت القصف كانت كوسوفو – وهي جزء من صربيا فيما مضى – تحت سيطرة القيادات الدولية. تُركت البنية التحتية والكباري والمصانع والطرق والمباني الاتحادية ومصافي البترول وخلافه محطة ومتهجرة وآلاف الأرواح أزهقت.

استمر حزبي في الصراع السياسي وفي 1999-2000 لأول مرة ناقش قضية المرأة في صربيا. في 4 فبراير 2000م اجتمعت شبكة من النساء من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام والنقابات في جزء صغير من مدينة سوبوتكا في أقصى شمال الدولة المطلّة على بحيرة باليك واتفقن على أجندة للمرأة لوقت ما بعد الدكتاتورية. سُمي الإعلان "إعلان ضد الخوف، والعنف، والفقر". (عُرف فيما بعد باسم "إعلان باليك") وكان هدفه هو مقاومة العنف الأسري والكراهية في المجتمع والعمل مع المؤسسات على القوانين المتعلقة بالجنسين وقانون مقاومة التمييز ووضع إطار عام لمقاومة المستوى العالي للفقر في المجتمع. عملنا معًا، واحتشدنا حول القضية ووضعنا كافة الخلافات جانبًا. بهذه الطريقة الجمعية قررت النساء أن يقمن بإجراء تغييرات حيوية في مجتمعنا.

كانت خسارة الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2000 هي علامة بداية فصل جديد في النضال من أجل حقوق المرأة. كنا نعلم أن علينا إصلاح الحزب الديمقراطي لكي يمثل كوتة المرأة وحوار الجنسين. سعينا للحصول على دعم من المجتمع الدولي وتم تقديم العون لنا ولكن لا يزال العمل مستمرًا إلى يومنا هذا لتنفيذ كافة الإصلاحات المطلوبة للحصول على مجتمع أكثر عدلاً وديمقراطية.

حققنا أهداف إعلان باليك وبدأنا مواجهة العديد من تحديات إعادة بناء الأمة المتمثلة في نقص الموارد ونقص المعرفة وصراع الأحزاب وإدارة توقعات المواطن الصربي العادي الذي كان يأمل في مستوى معيشة أفضل من ذلك المستوى الذي كان يعيشه في أعقاب الحرب.

حافظي على الحوار واعتمدي على الرجال كحلفاء

مطلع القرن واجهت الدولة - والحزب الديمقراطي - تحديات عديدة، أقلها اغتيال رئيس الوزراء الديمقراطي زوران دينجيك عام 2003م. على الرغم من ذلك لم تُنَسَّ أهمية أجندة المرأة وبالأخص الدروس المستفادة من الدور الذي يلعبه الحوار في المجتمع بين أولئك المنتمين لفصائل سياسية مختلفة وأيضًا بين الرجال والنساء، بالإضافة إلى أن النساء داخل الحزب أدركن أنه لكي يصنعن تغييرًا، فإنهن يحتجن إلى أصوات كافية في المجلس الوطني لكي يتم الموافقة على القرارات، وإذ يمثل الرجال أغلبية المجلس الوطني، يجب على النساء أن يدركن أن ينظرن إليهم على أنهم حلفاء.

التشبيك والعمل عبر خطوط حزبية

منذ انتخابات 2012م، قامت النساء بعمل شبكات داخل البرلمان، وأحرص علي تأكيد أن الكوتة البرلمانية للنساء تحقق ما هو أكثر من مجرد تواجد لهن داخل البرلمان، فنحن نريد القيام بتغييرات ملموسة في الحياة العامة والسياسية، وقد عملت العضوات معًا داخل الخطوط الحزبية للإجابة على السؤال القائل "أصبح لدينا كوتة، ماذا نفعل الآن؟" اتفقت العضوات أن هناك مسائل تهم المرأة وهي فوق أية اختلافات حزبية وأنه يجب تبني منهج جماعي وتعاوني إن أردنا تحقيق التغيير، وقد قاد هذا إلى تشكيل "شبكة المرأة البرلمانية" وقد شهدت كافة النساء الأعضاء يعملن معًا على مواضيع مشتركة تشمل:

- مقاومة العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومقاومة كافة أشكال العنف في المجتمع.
- النضال من أجل تمثيل المرأة في كافة مستويات الحكومة.
- دعم قيادة المرأة.
- تعزيز الرعاية الصحية للمرأة مع التركيز على الوقاية وتقليل عدد النساء المتوفيات من جراء سرطان الثدي وعنق الرحم كونها أنواعًا يمكن الشفاء منها، إن تم الكشف عنها في الوقت المناسب.
- مساعدة النساء على المستوى المحلي لتنظيم الحوار ونشر قوته على المستويات الشعبية.

أثبت هذا المنهج نجاحه حتى الآن. لقد قمنا بتقديم تعديلات معًا، ودافعنا عنها بنفس اللغة، ونعمل مع الجهاز التنفيذي كأعضاء في الائتلاف الحاكم والمعارضة. لا نتخلى عن الحوار حتى إن احتدمت الساحة العامة والسياسية، وقد تعلمنا من خبرتنا أننا ندين للجيل القادم من القادة الصرب بحرية العيش بدون مشاكل خلقتها الأجيال السابقة.

مواجهة المصاعب بالحوار

كان حزبي هو الحزب الحاكم حين التزمت صربيا بالتعاون مع محكمة لاهاي لتسليم كل المتهمين بجرائم حرب، وقمنا بتنفيذ هذا الالتزام على الرغم من كونها مهمة صعبة وقاسية يحتاج فيها السياسيون أن يشرحوا للشعب أسباب وكيفية التغلب على الواقع المر لأزمة ما بعد الحرب.

لعبت النساء دورًا حيويًا في فترة ما بعد الحرب. بدأنا الحوار مع نساء من كوسوفو بعد إعلانها الاستقلال عام 2008م. قمنا بعقد لقاءات أولاً فيما بيننا بصفتنا عضوات في البرلمان، وبدايةً من عام 2010م بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برعاية اجتماعاتنا. بحلول عام 2009، قامت صربيا - و 27 دولة أخرى أعضاء في الأمم المتحدة - رسميًا بتقديم قرار قد مهد السبيل أمام الحوار بين بلجراد وبريشينا. استمرت النساء في عقد الاجتماعات في صربيا وكوسوفو، وظللنا نخبر قصصنا لبعضنا البعض وننتشر كيف كان من الصعب أن نبدأ الحوار وكيف أصبحت الأمور جيدة حين نجني ثمار ما زرناه. قمنا بتأسيس أكاديمية للقائدات الشباب بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث كانت الشباب تجتمع من كوسوفو وصربيا لأسبوعين سنويًا. جمعت الأكاديمية نساء بارزات من المنطقة والقائدات الشباب من حول العالم وكن يعلمن الشباب من كلتا الدولتين كل ما كن يعرفنه.

كنت أحضر الأكاديمية كل عام وأشعر بالامتنان للتحدث إلى القائدات الشباب مُعْتَمِدَةً على الماضي والحاضر والمستقبل لتشكيل جيل جديد يستمر في تغيير حيوات النساء في صربيا وكوسوفو للأفضل وللصالح. قامت مشاركتي بتوضيح أهمية مشاركة الخبرة الشخصية بهدف خلق فرص للأخريين ليتعلموا ويوفروا الوقت ويفعلوا شيئًا صالحًا في السياسة.

النمو

من خبرتي الشخصية، فإن نمو الحركة النسائية خطوة صغيرة تلو الأخرى هو أفضل الاستراتيجيات. هناك ثلاثة مناهج هامة يجب تبنيها:

- افعلي شيئًا لا يجلب انتباهًا ضخمًا، مثال: يمكن للنساء الريفيات تنظيم يوم الأمم المتحدة للمرأة الريفية في أكتوبر، وأنتِ كبرلمانية يمكنك المساعدة من خلال تنظيم أسواق صغيرة لمنتجاتهم المنزلية، ويمكنك أن تطلبي منهم أن يسمحوا لك بأخذ صور لهم وتقديمها في معرض لجعل مساهمتهم في المجتمع مرئية بصورة أوضح ويمكنك تقديم قروض صغيرة لهم تغيير حياتهم بشكل كامل.

• التزمي بمبدأ الحوار اللامتناهي، فالحوار هو الاستراتيجية الأساسية والأداة الرئيسية لمجتمعات ناجحة، مثال: يمكنك كبرلمانية محاولة إيجاد أشخاص من الجوانب المقابلة لإظهار إمكانية الحوار. إن لم ينجح الأمر في المرة الأولى، اذهبي وابحثي عن آخرين؛ ففي النهاية ستجدين شخصاً يمكنك إقامة حوار حقيقي معه، قد لا يلقى الأمر موافقة جماعية على الفور، ولكن هذه الخطوة الصغيرة "مُعَدِّيَّة" وهامة للعملية ككل.

• استخدمتي لغة سلمية، مثال: في مجتمع الترائشق فيه محتدم وعادةً ما يستخدم الرجال عبارات تركز على إثبات قوتهم وسلطتهم، يمكن للنساء أن تصنع فرقاً من خلال تقديم بيانات عامة مستخدمة لغة دقيقة وسلمية. انتقاء الكلمات بصورة دقيقة قد يغير السرد العام والتقدم خطوة أولى صغيرة للأمام يساعد على تحسين مصداقية اللغة المستخدمة.

حين اشتركت في الحوار الإقليمي مع نساء من البوسنة وهيرزيغوفينا وكرواتيا وكوسوفو – نساء قد خضن مؤخرًا حروبًا – عرفت أن الخطوات الصغيرة فقط هي التي تنجح. أيًا كانت طبيعة الخلاف، نادرًا ما يبدأ الناس حوار ما بعد الحرب طوعًا؛ إذ يحتاجون وقتًا لبناء الثقة وتقادي الدخول في "العبة الملامة". الحوار هو المكان الذي يوفر للنساء دورًا لا يقدر بثمن في السياسة، فهن في الأغلب مستعدات للجلوس على مائدة واحدة مع "العدو"، عالمات أن لا سبيل آخر لبناء علاقات طبيعية إلا من خلال الحوار.

عند المشاركة في هذا الحوار، هناك عدة نصائح أقدمها:

1 قومي بإعداد قائمة بالكلمات والأفعال التي ستبتئنها إن كان هدفك هو تقديم حوار غير ناجح! قد يبدو من الغريب أن تقومي بوضع "قائمة كيفية الفشل"، ولكنها ستساعدك على التركيز على النجاح.

ما هو المنهاج الذي يضمن للحوار؟

- الرسالة التي تبدأ بـ "أنت فعلت..." إن بدأت كل جملة بما فعله الطرف الآخر، فلن تصلي لشيء، لأن الآخر سيستخدم نفس التكتيك فتصلان لحائط سد.
- البدء بالقضية الأكثر صعوبة والتي هي جوهر خلافك. إن بدأت بشيء تعرفين أنه القضية الأكثر ألمًا كل الأشياء الأخرى ستتوقف عندها وستفتوتين على نفسك فرصة حل القضايا الأقل ألمًا.
- اختيار بيئة مزعجة – غرف غير مريحة ومظلمة أو معتمة – لإقامة حوارك. إن كنت غير مرتاحة جسديًا فمن المحتمل ألا ينجح حوارك على الإطلاق، بل ستحلمين بفرصة لمغادرة الحجرة.

إن حاولت كتابة قائمتك الخاصة عن "كيفية الفشل في إقامة حوار" ستكون هناك بعض المشكلات التي تشوبها، ولكن بمجرد استكمالك لهذه الممارسة، ستكونين جاهزة للحوار لأنك ستعرفين بوضوح ما لا تحتاجين فعله.

2 قدمي طلبًا واضحًا وبسيطًا. عندما بدأت اللقاءات الأولى بين النساء في إقليمي في يوغوسلافيا سابقًا، كان لدي طلب واضح من كل شخص وكان يشبه ما يلي:

"نحن هنا لنتخذ قرارًا بسيطًا بسبب الخيار الموضوع بوضوح أمامنا. يمكننا الاستمرار في القيام بالعمل على النحو المعتاد" ونستمر في سرد القصص المروعة عما فعله أجدادكم أو ما فعله أعمامكم بأمهاتنا. إن اخترنا هذه الطريقة، فمن الطبيعي أن تكون حياة أولادنا وأحفادنا مشابهة لنا ومليئة بالصراعات والحروب بدون مستوى معيشة جيد، أو بإمكاننا أن نقول: "إن ما حدث قد حدث، وفي حين أننا لا نستطيع أن ننسى ونغفر، ألا يقع على عاتقنا واجب أن نترك فرصة للجيل القادم أيضًا؟" ألا يمكننا أن نتحدث عن كيف نجعل حياتهم أفضل من حياتنا؟ ألا ندين لهم بذلك؟ لقد وُلدوا بعد الحروب، ولا يعرفون الكراهية والجرائم والشر الذي كان جزءًا من حيواتنا، ماذا علينا أن نفعل؟ لدينا حرية اختيار لكي نعلمهم أن يفعلوا مثلما نفعل أو لا، فماذا نفعل؟ هل يمكن أن نكون أفضل من أجدادنا أم لا؟"

لا يسهل الجدل حول هذا العرض، ولكن الجميع يعرف أن العرض عادل وصادق وهذه هي الطريقة لبدء إرساء الثقة. يجب على الناس أن يشعروا بحرية الاختيار والتعبير عن أنفسهم عالمين أن عليهم مسؤولية للمستقبل.

3 ركزي على المستقبل أكثر من الماضي. تدور المصالحة وبناء الثقة حول ما يأتي في المستقبل وليس ما حدث في الماضي بالفعل.

النساء كعوامل للتغيير

كونك سياسية فهذا يعني أنك قوة فارقة في المجتمع. الأمر ليس سهلاً وهناك متطلبات كثيرة طول الوقت ولكن الشعور بالنجاح أمر مجيد. المجيء من دولة في حالة انتقالية، ومن مجتمع خارج من حروب وجرائم حرب وكرامية بين الشعب، ليس هناك فيه أقوى من صوت امرأة يخرج بوضوح نيابةً عن نفسها وعن آخرين. مشاركة المرأة في السياسة قد تمثل فصلاً جديداً في الاجتماعيات، مما يدع فرصة لأفكار جديدة بالظهور والتأصل.

السياسة ككل لها بُعدان:

1) المساحة: من خلال عملية صناعة القرار يمكنك التأثير على المساحة التي تقع فيها دولتك؛ إذ تقومين ببناء طرق وجسور ومبانٍ؛ وتختارين نوع الزراعة ونوعية الإسكان والري والمعمار، وخلافه. هذا ما كان يفعله الناس منذ بدء الزمن؛ يغيرون المساحة التي يعيشون فيها، وغالبًا يحدث هذا بعدما أضروا بها أو إذ يسعون لإصلاحها. السياسة، بطريقة أو بأخرى، مسؤولة عن كل تغيير في المساحة الموجودة في الدولة. ما هو إذاً الدور الذي يقع على عاتق المرأة؟ نريد أن يكون لدينا جزء متساوي في عملية صناعة القرار. نريد أن نُسأل ونُسمع ويُصت لنا إن كان هناك شخص أو مكان يرغب في تغيير بيئتنا. نريد أن نعرف كيف مساحتنا ستبدو ولماذا وتكلفة التغيير ومن سيدفع الثمن. نريد أن نعرف لأن نصف هذه المساحة ملكنا ولأننا نصف الجنس البشري.

2) العلاقات الاجتماعية: تغيير السياسة العلاقات الاجتماعية التي نراها مقبولة اجتماعيًا. إن تعطي وتأخذ حقوق الشعب. في يوم من الأيام كانت العبودية شائعة، ولكن السياسة غيرت هذا الأمر. كان هناك زمن يظن فيه الرجال أن النساء لا يجب أن يكون لديهن نفس حقوق الرجال، لكننا قاومنا من أجل الحصول على حق التصويت والذهاب إلى المدرسة والحصول على وظيفة والحصول على أملاك خاصة والاشتغال في السياسة. حدثت هذه التغييرات بسبب السياسة، قام الناس بعمل وقفة واتخذوا القرارات التي تسعى لتغيير جودة حياة المرأة.

يمكن للسياسيين تحسين جودة التمثيل وتقديم الخدمة التي يختبرها المواطن العادي من خلال التعلم من النساء اللاتي خضن الطريق قبلنا وشاركونا بخبرات عملهن مع النساء والرجال. إن حياتي في صربيا وحواري مع النساء من كوسوفو وتعاوني مع النساء من البوسنة وهيرزجوفينا في إقليم جنوب شرق أوروبا ككل قادتني غبتي في المشاركة. هذا الدافع لمشاركة الآخرين، والذي كان - بحسب خبرتي - تتم ممارسته أولاً من قبل النساء ساعد على تشكيل حوار سياسي أوسع وتغيير سلوكيات الساسة الذكور. بدون السياسيات اللاتي يلعبن دور وكلاء التغيير، لما ظهرت هذه التطورات الهامة.

الفصل الرابع: المرأة والمحليات: خبرات شخصية

سناء السعيد، نائبة سابقة بالبرلمان، وممثلة محلية سابقة بمحافظة أسيوط، و عضو بالمجلس القومي للمرأة

تقديم

مع إعلان القيادة السياسية، متمثلة في رئيس الجمهورية، عام 2017 عاماً للمرأة المصرية، وتعيين السيدة/ نادية صالح كمحافظة في حركة تعيين المحافظين الأخيرة، محافظة تعد من المحافظات الكبيرة وهي محافظة البحيرة بحيث تشكل بداية لعمل النساء كمحافظات في مصر، وأخيراً مع تطلع المواطنين لقانون الإدارة المحلية الجاري مناقشته في مجلس النواب وإلى الانتخابات المحلية والتي يكفل لها الدستور نسبة 25% من المقاعد للنساء، فإنني أعتقد أن الفرص سانحة أمام المرأة لتثبت ذاتها وتشارك بفعالية في الانتخابات المحلية وأن تثبت نفسها في العمل المحلي. إلا أنه على الرغم من الفرص التي قد يوفرها المناخ السياسي، فإن التحدي الأكبر يبقى في المناخ المجتمعي، وموروثات المجتمع الثقافية وتمكين المرأة من مواجهتها وكسر التابوهات. فإنه في مثل هذا التوقيت يتعين علينا التفكير بشكل جدي في الوصول إلى إجابات واقعية ومنطقية للأسئلة الآتية دون مبالغة أو إنكار، وهي:

- هل المجتمع المصري -غالبية- رافض لمشاركة المرأة في المحليات؟!
- ما مدي قابلية المجتمع لتقبل مشاركة المرأة في المحليات تمثيلاً وتعييناً؟!
- هل تستطيع المرأة تغيير الصورة النمطية التي يتصورها البعض عن أن المرأة لا تستطيع الانجاز في المحليات؟!
- ما الطرق التي نستطيع من خلالها ترسيخ مشاركة المرأة في المحليات بجانب الكوطة أو بعدها؟!

اسمحوا لي أن أسعى في هذا المقال للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من خلال تجاربي الشخصية في الانتخابات البرلمانية والمحلية خاصة، حيث إنني شاركت في كل الانتخابات كمرشحة منذ 2005 وحتى 2012 مرورا بانتخابات الشعب 2010 ومحليات 2008 .

كسر المسلمات

أعيش في مركز ساحل سليم وهو مركز صغير من مراكز محافظة أسيوط . وهي أكثر محافظات الجمهورية من حيث عدد الواقعين تحت خط الفقر بنسبة حوالي 69.7% حسب التقارير التنموية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء⁶. وطبيعة مركز ساحل سليم طبيعة ريفية، عائلية، قبلية.

فكرت في الدخول لعالم المشاركة السياسية بالترشح لانتخابات مجلس الشعب دورة 2005 وكانت دائرتي تضم نصف مركزي - ساحل سليم - ومركز الفتح، لأن مركز ساحل سليم كان مقسماً على دائرتين: النصف الشمالي منه - والذي ترشحت فيه ويسمى بدائرة الفتح - والنصف الجنوبي مضاف لدائرة مركز البداري.

واجهتني معوقات كثيرة ومنها بعض المقولات المحيطة والتي أذكر منها على سبيل المثال: "يعني كان الرجالة نجحوا في المحليات علشان نجيب سنات!"، "يا ستي إحنا في مجتمع ذكوري متسلط"، "يعنى الرجالة خلصوا علشان تترشح ست!"... الخ. وهي مقولات منتشرة لدى الأوساط المعادية بطبيعتها لمشاركة المرأة في الشأن العام وفي المحليات بشكل خاص. وإذا كانت المقولة الأولى نابعة من منطلقات معادية بطبيعتها للمشاركة السياسية للمرأة، فإن الثانية تشاع في أوساط بعض المثقفات المنكفيات على الذات والمتشائمات من التغيير والمكتفيات بالتنظير لحالة مجتمع غير قابل للتغيير من وجهة نظرهن!

كذلك واجهتني بعض الموروثات الثقافية التي تستخدم النصوص الدينية استخداماً خاطئاً وتطوعها لتخدم هدفها في التشكيك في قدرة المرأة وتميز بها بين المرأة والرجل، مثل: المرأة "ناقصة عقل ودين"، "لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة"... الخ.

ولكن وما أن بدأ وطيس المعركة الانتخابية واشتعل لهيبها حتى وجدت مجتمعاً متفهماً، واعياً، متقبلاً. مجتمعاً به معوقات وسلبيات كثيرة، ولكن أيضاً به إيجابيات ودوافع نجاح أكبر ويمكن أن نستثمرها وننجح ونقطع أميالاً طوال في طريق المشاركة المتساوية للمرأة. وقد دفع إقبال الجمهور على ترشحي وتقبلهم له إلى إطلاق بعض المرشحين المنافسين من الذكور الشائعات المختلفة حول توجهاتي الفكرية وانتماي الحزبي، في محاولة منهم لإحباط هذا النجاح الغير متوقع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اتهموني

بأنني شيوعية وأنني أسعى إلى حث السيدات على خلع الحجاب، وكذلك بأنني مرشحة عن المعارضة، وعن حزب شيوعي معادي للدين وأن فرصتي في الفوز قليلة، إلي آخره.

إلا أنه إلى جانب بعض الموروثات الثقافية الموجودة في المجتمع التي تميز سلباً ضد المرأة، هناك المزيد من التحديات التي تعوق دون المشاركة السياسية الفعالة للمرأة وخوضها المعارك الانتخابية، ومنها: قلة مواردها المالية، ضعف البنية الحزبية (كنت انتمى لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي حينها)، تعنت جهة الإدارة ضدي كمرشحة معارضة والتي تمثلت في رفضها إعطائي جداول الناخبين وتسجيل مناديبى باللجان الانتخابية إلا بعد رفع دعوى أمام القضاء الإداري آنذاك.

وعلى الرغم من هذه المعوقات وغيرها فإن نتيجة الانتخابات كانت مفاجئة للكثيرين حيث إنني كنت الأولى على كل المنافسين بنصف مركزي على الرغم من أن الستة المنافسين كانوا رجالاً ومنهم عمدة وشيخ ولواء ووكيل وزارة وطبيب صيدلي كبير من نفس عائلتي وتجاوزي مرحلة الإعادة بأصوات قليلة.

تضمنت تلك التجربة عوامل مشجعة استطاعت أن تبني عليها نساء أخريات للترشح في انتخابات لاحقة، ومن أهمها: تحطيم تابوه أن مجتمعنا مجتمع ذكوري متسلط حيث شارك في حملتي الانتخابية رموزاً عائليةً وقبليّةً كبيرة، قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة للنساء في الانتخابات ليس فقط كمرشحة ولكن أيضاً كمنظمة للحملات الانتخابية ومصوتة فقد تضمن فريق حملتي الانتخابية جانب نسائي كبير اكتسب خبرات عالية في التنظيم والحشد، أثبت أن بناء حملات انتخابية على أساس علمي يأتي بنتائج.

شجعتني هذه التجربة على خوضي انتخابات المحليات لدورة 2008 كمرشحة لمحافظة أسيوط عن حزب التجمع ومعني عدد من المرشحين عن نفس الحزب وكان ترشح المرأة قد أصبح أمراً واقعاً في مثل محافظتي بعد نجاح ترشحي في انتخابات الشعب 2005 واكتسبت خبرات كثيرة وتمكنت من تكوين فريق انتخابي محترف، خاصة وأن عدداً كبيراً من الفتيات والنساء كن قد اكتسبن خبرات كبيرة جداً خلال تجربة 2005. واستطعت مرة أخرى اجتياز الانتخابات بنجاح في معركة لم تمثل فيها المرأة على مستوى الجمهورية إلا بـ 2495 مقعداً من بين أكثر من 53 ألف مقعداً جملة أعضاء المجالس الشعبية المنتخبة بداية من القرية ومروراً بالحي والمدينة والمركز وحتى المحافظة بنسبة لم تتجاوز الـ 4,7% من عدد المقاعد في انتخابات المحليات ولكنها بدايات تستحق الاهتمام بها والبناء عليها.

أشواك على الطريق

بالرغم مما سبق إلا أنه من الخطأ الاعتقاد أن الطريق للنجاح دائماً ممهد ومليء بالورود. كما أن الاعتقاد أيضاً بأنه مليء بالأشواك وأنه لا سبيل للنجاح فهو خطأ في رأيي يصل لدرجة الخطيئة

هناك صعوبات كبيرة وأشواك يتوجب على المرأة أن تحاول – دائماً – إزالتها من الطريق وتخطيها باستمرار، لتصل للنجاح كقائدة في المحليات سواء منتخبة شعبية أو معينة كتنفيذية ومن هذه المعوقات:

- بعض الموروثات الشعبية التي تقلل من دور المرأة وأهمية هذا الدور في المشاركة السياسية سواء على المستوى القومي أو المستوى المحلي.
- قلة الإمكانات المادية للمرأة وعدم وضع حد للإنفاق على الدعاية الانتخابية فيما مضى، أو وضع حد وعدم مراقبته من قبل السلطات المشرفة على الانتخابات.
- المركزية الشديدة التي يتسم بها النظام السياسي المصري، والتي تجعل المحليات بجناحيها الشعبي والتنفيذي مشلولة الأيدي، وغير قادرة على اتخاذ أي قرار ذي شأن.
- فقدان ثقة المواطنين بالمحليات وخاصة الشق التنفيذي، واعتبار المحليات مرتعاً للفساد. بل واعتبار المجلس الشعبي تابعاً للجهز التنفيذي وغير فعال في الرقابة عليه.
- اعتماد المواطنين على البرلمانيين في قضاء مصالحهم المحلية، في خلط واضح ما بين الشق المحلي والتشريعي.

ومن واقع تجربتي وتجارب نساء أخريات خضن المعارك الانتخابية وكللن بالنجاح، يمكن التغلب على تلك الأشواك من خلال:

- المحاولة ثم المحاولة: فعلينا أن نحاول دائماً وألا نستمتع مطلقاً للأصوات المتشائمة والمعوقة من الجانبين.
- وأعتقد أن نص المادة 180 من دستور 2014 كقيلة بتعزيز مشاركة المرأة ودمجها في المحليات.⁷

- المطالبة بإخراج قانوناً للإدارة المحلية يستجيب للنصوص الدستورية وتفعيل سلطة المحليات وخاصة حق الاستجواب الذي أقره دستور 2014 لأعضاء المجالس المحلية بالمادة 180 والتي تنص على: "تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية . وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوي الإعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على الأجهزة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة، واستجابات وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها المالية وضمانات أعضائها واستقلالها".
- الإصرار على وضع حد للإنفاق على الدعاية الانتخابية بقانون المحليات المنتظر.
- تفعيل دور المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية بداية من فتح باب الترشح والتركيز على الدعاية الانتخابية ورصد تجاوزاتها.
- بناء القدرات الذاتية للنساء والاعتماد على التنظيم العلمي والعملية والتدريب على إدارة الحملات الانتخابية بكفاءة.
- تفعيل المادة 176 من دستور 2014 الخاصة بتفعيل اللامركزية: "تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها، وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلي وحدات الإدارة المحلية"، وذلك عن طريق تشريعات تضمن الانتقال إلى اللامركزية في وقت قصير.
- تشجيع المرأة على الانخراط في تنظيمات حزبية وكتل انتخابية لأن عمل المرأة وترشحها ضمن تنظيم حزبي سيساعدها في التغلب على الكثير من العقبات المتعلقة بالحشد وبناء الحملات الانتخابية التي أصبحت عملية صعبة ومعقدة وتحتاج لخبرات وإمكانيات كبيرة قد لا تتوفر للمرأة دون تنظيم حزبي أو كتل انتخابي كبير.
- تقديم نماذج مشجعة من النساء لتكريس قدرة المرأة على التمثيل والنجاح في الدفاع عن المجتمع الناخب، والعمل على إقناع المجتمع ليس فقط بحق المرأة بل بقدرتها على المشاركة الناجحة، وهذا الإقناع يعتمد على المشاركة الفعالة في الانتخابات وخوضها بكل قوة وبتخطيط علمي يقنع المجتمع بأن المرأة لا تدخل الانتخابات كهواية أو لمجرد المشاركة، وإنما تدخل للنجاح وإنها قادرة على النجاح ومنافسة الرجال بل والتغلب عليهم .
- العمل على إقناع المجتمع بأهمية دور المرأة في المحليات وذلك بالعمل المتواصل لإثبات قدرات النساء الناجحات على حل المشكلات المحلية.

فمن خلال تجربتي الشخصية في محليات 2008 فقد كنت على مدار السنوات الثلاثة الأولى بمجلس محلي محافظة أسيوط الأكثر استخداماً للأدوات الرقابية كما جاء في تقارير المجلس التي تصدر في نهاية كل عام بكل ما أنجزه المجلس. فقد كان جدول الأعمال لكل جلسة يحتوي على عدد كبير من الأسئلة وطلبات الإحاطة والمناقشة التي كنت أتقدم بها للمسؤولين المحليين وفي كافة المجالات من صحة لتعليم لطرق ووصف ومياه وصرف صحي وكهرباء، واستطعت حلحلة الكثير من المشكلات خلال فترة تمثيلي بالمجلس الشعبي المحلي لمحافظة أسيوط وقبل استقالتي عقب ثورة 25 يناير 2011. فقد استطعت مثلاً إلغاء مسابقة بالتربية والتعليم تم التعيين بها بالواسطة وتقدمت بطلب إحاطة عاجل وأجبرت التنفيذيين على إعادتها بشكل شفاف. كما تمكنت من إلغاء قبول عدد كبير من الطالبات بالمعهد الصحي خارج نطاق التنسيق عن طريق تأشيريات حصل عليها أحد أعضاء مجلس شعب وأحال محافظ أسيوط وقتها - اللواء نبيل العزبي - وكيله وزارتي التربية والتعليم والصحة للتحقيق بعد طلب إحاطة عاجل.

كانت طلبات المواطنين بالمحافظة تأتي إلى يومية وأستجيب إليها من خلال تقديم أسئلة وطلبات إحاطة وطلبات مناقشة مما جعلني محل ثقة ومحط أنظار الصحافة التي كانت تنشر بشكل دوري كل ما أتقدم به بالمجلس. مما أعطاني فرصة كبيرة للترشح والنجاح بمجلس الشعب في أول انتخابات برلمانية عقب ثورة 25 يناير ضمن قائمة الكتلة المصرية.

ومن بين ما شعر به المواطنون إنني تقدمت بطلب إحاطة عاجل بمجلس الشعب 2012 حول نقص الأسمدة بمحافظة أسيوط وكان يذاع على الهواء مباشرة وفي نفس اليوم تدفقت جرارات الأسمدة على بنك التنمية والائتمان الزراعي وبدأ التسليم للفلاحين باليوم التالي. كما كان استجابي للحكومة بنفس الدورة حول تردي أحوال النساء مما يهدر على الدولة أكثر من 70 مليار جنيهاً سنوياً علامة على قدرة المرأة على التصدي لقضايا المجتمع.⁸

ولم أكن المرأة الوحيدة بالمجلس المحلي ولكن كانت هناك ثمان نساء أخريات وعلى الرغم من أنهن كن ينتمين للحزب الوطني الحاكم آنذاك إلا أنهن بلا استثناء كان دورهن فعالاً في المجلس وكن يشكلن علامة بارزة في استخدام الأدوات الرقابية وكان حضورهن جميعاً فعالاً.

نماذج نسائية تنفيذية محلية

وإذا كانت المرأة قد أثبتت إمكانية أن يكون لها دور هام في المحليات على المستوى الشعبي المنتخب، فإن دورها على المستوى التنفيذي لا يقل أهمية وهناك نماذج تنفيذية أثبتت أن المرأة قادرة على قيادة المجتمع المحلي تنفيذياً كرئيس حي أو رئيس مدينة ومركز أو كسكرتير عام للمحافظة. ففي محافظة أسيوط وهي نموذج للمحافظات الفقيرة والقبلية والتي قد يقال أن مجتمعها المحلي يرفض المرأة كقائد تنفيذي نجد أن النماذج التنفيذية النسائية لاقت قبولاً كبيراً من المجتمع المحلي خاصة بعد أن ثبت بالتجربة أنهن قادرات على التحرك الفعال والتواجد حيث حاجة المواطنين والتجاوب بشكل سريع مع مشكلات المواطنين والعمل على حلها فقد أثبتت النساء أنهن قادرات على إثبات أهمية المرأة في قيادة المجتمع المحلي.

فقد استطاعت المرأة الأسيوطية إثبات أهمية المرأة كقائدة تنفيذية بالمحليات ولأهم وأكبر مراكزها ففي مركز ومدينة أسيوط تمكنت السيدة/ نبيلة علي محمود من قيادة أكبر مراكز المحافظة ومدينة أسيوط عاصمتها واستطاعت أن تثبت أن المرأة قادرة بالفعل على أن تكون متواجدة في كل أرجاء المركز المترامي الأطراف، وكانت قادرة على التواصل مع المواطنين. وعندما تم ترقيتها كسكرتير عام مساعد للمحافظة أثبتت كفاءة كبيرة وتواجداً أعطاهما ثقلاً كبيراً وتميزاً جديراً بالاحترام من أبناء المحافظة.

كما شغلت المرأة بأسيوط مناصب رئيس مركز ومدن ساحل سليم والقوصية وحي غرب وحي شرق وكلها نماذج ناجحة وفي مناطق مختلفة ريفية وحضرية حيث جاءت تعيينات بعض النساء من قبل رئاسة الوزراء بناء على قرار رقم 592 لسنة 2016 واشتمل على تعيين السيدة/ نبيلة علي محمود سكرتيراً عاماً مساعداً للمحافظة كما ذكرت والتي أثبتت خلال عملها نجاحاً كبيراً كما ذكرت، والسيدة/ هويدا شافعي بدوي رئيساً لمركز ومدينة ساحل سليم وكانت قبلها رئيساً لحي غرب أسيوط والسيدة/ منار كامل مصطفى رئيساً للوحدة المحلية لحي شرق وكانت تشغل قبلها رئيسة لمركز معلومات مركز ومدينة الفتح والمهندسة/ هالة محمد عبد الله نائباً لمركز ومدينة أسيوط.

وأثبتت التجربة أن النساء قادرات على العمل القيادي التنفيذي بالمحليات وأن رئاستهن للمراكز والمدن خفت من حدة الفساد المنتشر بالمحليات وخاصة بالإدارات الهندسية. بل إن معظمهن عندما تم نقلهن من موقع إلى آخر كانت هناك مطالبات جماهيرية بالإبقاء عليهن. حدث ذلك على سبيل المثال مع السيدة/هويدا شافعي بدوي عندما تم نقلها من مركز ساحل سليم جنوبي المحافظة إلى مركز أكبر شمالي المحافظة وهو مركز القوصية. وكذلك عندما تم نقل السيدة/ نبيلة علي محمود - سكرتير عام مساعد محافظة أسيوط إلى مركز ومدينة الفتح. وفي الحالتين كانت هناك حملات كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي للإبقاء عليهما وعدم نقلهما. مما يعني ببساطة أن المواطنين يرحبون بالمرأة قائدة محلية بل ويطالبون بها إن تم نقلها وذلك لما لمسوه من أهميتها ونشاطها.

التمييز الإيجابي ومحاولات التمكين

ختاماً، يجب الإشارة إلى أن التمييز الإيجابي للمرأة بنظام الحصة (الكوتة) هو الذي أعطى أعلى نسبة للتمثيل النسائي منذ العمل بنظام المحليات بمصر وحتى آخر انتخابات محلية أجريت في أبريل 2008. وفي الانتخابات التي أجريت بنظام القوائم والتي خصصت بها مقاعد للنساء وحكم بعدم دستوريته ارتفعت نسب النساء ثم عادت وانخفضت من جديد. فقد انخفضت نسبة عضوية النساء بمجلس الشعب من 9% في الدور البرلمانية لمجلس الشعب 1979-1984 إلى أقل من 2% دورة 2005-2010. ولم تختلف نسب تمثيل المرأة بالمحليات عن نسبتها بمجلس الشعب فقد انخفضت بالمجالس المحلية من 9,2% إلى 1,2% ما بين عامي 1983 و1997 لتعود للارتفاع من 1,8% عام 2002 إلى 5% عام 2008.⁹

وإذا كانت الحصة والقوائم قد حكم بعدم دستوريته لأنها خصصت بالقانون دون سند دستوري آنذاك. فإن الدستور الحالي - دستور عام 2014، قد خصص حصة للنساء بلغت 25% من مقاعد المحليات القادمة وهذه نسبة وإن كانت، في رأيي، لا تعبر عن نسبة المرأة في المجتمع المصري إلا أنها تعد قفزة للأمام إذا قسناها بنسب المرأة في كل الانتخابات المحلية السابقة. ويجب على كل مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة أن تسعى لتعظيم هذه النسبة والبناء عليها وجعلها حقيقة واقعة يقبلها المجتمع، حتى وإن ألغيت أنظمة الحصة والتمييز الإيجابي.

فكيف يحدث ذلك على مستوى المحليات، وكيف تستفيد منه المرأة في الترقى على المستوى القومي؟
قيام منظمات المجتمع المدني بعمل تدريبات موسعة لأعداد كبيرة من النساء في كل المحافظات والمراكز.

- النزول بالتدريبات للقرى والنجوع لتغطية كل المواقع المحلية بمستوياتها المختلفة (قرية- حي - مدينة - مركز - محافظة)
- مخاطبة الأحزاب والتكتلات السياسية لترشيح عدد أكبر من النسبة التي حددها الدستور وهي 25% من النساء (قوائم أو فردي)
- تقديم مطالبات للبرلمان بأن تكون انتخابات المحليات القادمة بنظام القوائم النسبية وليست القوائم المطلقة (لأن النسبية تتيح تمثيل أكبر لكل فئات المجتمع)
- عقد دورات مكثفة للنساء الفائزات بعضوية المجالس المحلية لتمكين من ممارسة دورهن باللجان والمجالس بشكل أفضل، وحتى تكون النساء أكثر إقناعاً للمجتمع بأهميتهن وبقدرتهن على تمثيل المواطنين بالمحليات.
- أن تركز الدورات التدريبية على الإجراءات العملية وكيفية عمل اللجان النوعية بالمجالس المحلية أو هيئات مكاتبها واستخدام الأدوات الرقابية وكيفية مناقشة الموازنة والميزانية الخاصة بالوحدات المحلية.
- حث النساء على الترشح لرئاسة ووكالة المجالس المحلية، وحثهن على المشاركة الفعالة في الترشح لرئاسة اللجان النوعية.

فلا بد من إدراك أن المشاركة الفعالة للنساء في المحليات ستعطي الفاعلات منهن القدرة على الترقى على المستوى القومي وسيكون ذلك دافعاً للأحزاب والتكتلات الانتخابية والناخبين لترشيح النساء على المستوى القومي للمجالس النيابية.

كما أن العمل بالمحليات سيمكن المرأة من التغلب على المشكلات الحياتية التي تلقى على عاتقها، والتي يعتقد البعض أنها تمثل عائقاً أمام ممارستها السياسية (المنزل والأسرة وتربية الأولاد)، وتستطيع المرأة أن تمارس دورها على المستوى المحلي وهي قريبة من موطنها المحلي دون الحاجة للسفر للعاصمة والابتعاد عن بيتها وأطفالها. كما أن الأعداد الكبيرة لمقاعد المجالس المحلية (تزيد عن 53 ألفاً) وتنوعها (قرية - مدينة - حي - مركز - محافظة) تعطي بالتأكيد فرصاً أكبر للنساء للترشح وللمشاركة السياسية بحيث تجد كل امرأة الفرصة المناسبة لظروفها الخاصة.

وفي الختام أكد أن المرأة التي تسعى دائماً لإثبات ذاتها وإظهار قدراتها ومهاراتها تستطيع أن تؤكد أهمية دور المرأة في المحليات سواء في جناحها الشعبي أو التنفيذي. فمما لا شك فيه وأثبتته التجربة العملية أن إدراك المرأة للمشكلات المحلية، بصفتها أكثر تأثراً بكل هذه المشكلات يجعلها الأكثر قدرة على المشاركة والعمل على حل هذه المشكلات.

وعلينا كنساء مهتمات بالحركة النسوية والمشاركة السياسية التوسع في هذه المشاركة حتى نصل للمناصفة المعبرة عن واقعنا العددي في المجتمع المصري - (ما يقرب من نصف عدد السكان إلا قليلاً). وعلينا أن نبني على كل لينة بدأناها مع العمل المتواصل للتغلب على العقبات وإزالة الأشواك، واستغلال الفرص الساتحة أمام المرأة لتثبيت ذاتها وتشارك بفعالية في الانتخابات المحلية المقبلة.

7 المادة 180 تنص علي " تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر ، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراءات الانتخاب، على أن يُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة علي السلطة

<http://www.masress.com> 8

<http://www.conference.ncwegypt> <http://www.t-series.capmas.gov.eg> 9

تعزير السياسات التمثيلية

Global Partners Governance

 +44 (0)20 7549 0350

 hello@gpgovernance.net

 [gpgovernance](https://twitter.com/gpgovernance)

www.gpgovernance.net